

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم السياسية والحقوق

فرع: العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية



كلية : العلوم السياسية والحقوق

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
تحت عنوان:

التنمية المحلية في الجزائر بين الواقع
والمأمول
- تأثير الجماعات المحلية -

إعداد الطالبتين:

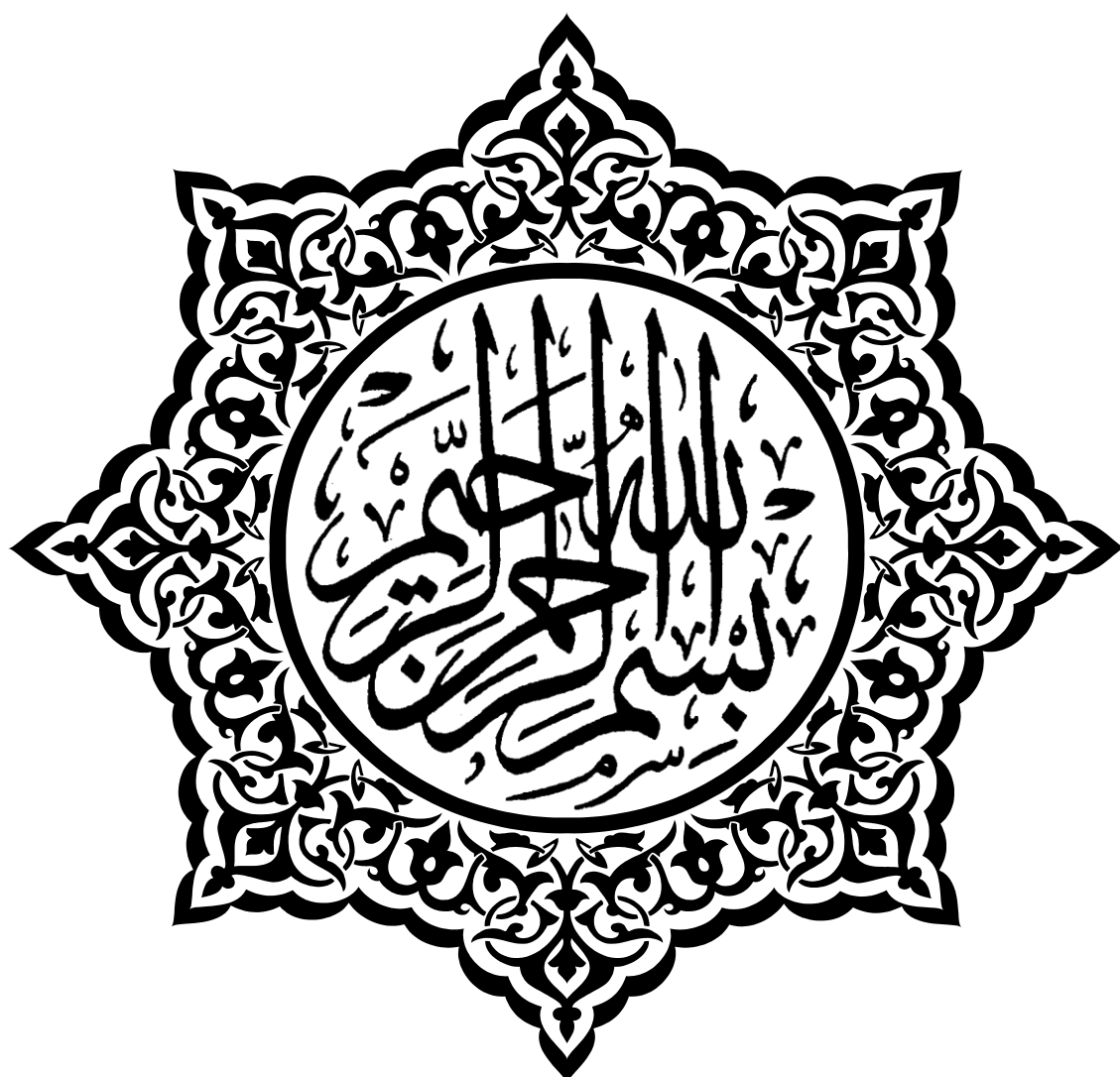
- مشري فضيلة

- ملياني سناء

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	د.عروس ميلود
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	

السنة الجامعية : 2024/2023





ملحق بالقرار رقم 10824... المؤرخ في 27 شهر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرقي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): .. هلماني .. س.ا.ا. الصفة: طالب، أستاذ، باحث .. هلماني ..
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 22222159 والصادرة بتاريخ 2018/01/03
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: .. التسمية المحلية في الجزائر .. في المواقع والمأمول
تأليف .. الجامعات المحلية ..
أصرح بشرفي أنني ألزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ:

توقيع المعني (ة)



ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 دجنبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرقي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): فحسيلة ... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ... طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 8131446 والصادرة بتاريخ 2019/01/26
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: النزاهة المحلية في الجرائد الإلكترونية والوسائل
مؤتمرات الجمعيات المحلية
أصريح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ:

توقيع المعني (ة)

شكر وحر فاه

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكُمْ لَنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي

العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر والعرفان، وهل تكفي الأوراق

لكل الكلمات، فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذنا المشرف (عروس ميلود) منبع المعرفة والسراج

الذي أنار دربنا فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقونا من بحر المعرفة حتى وصلنا إلى أعلى الدرجات

كما تقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

الافئءاء

من منطلق الصدق والوفاء مصداقا لقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما
رباني (صغرا) الآية 24 سورة الاسراء أهدي ثمرة جهدي إلى من كانت سببا في وجودي
إلى منبع الحنان والحب إلى من حملتي وهنا على وهن إلى من سهرت الليالي ليطيب
نومي إلى من سكنت بين القبور وفارقني إلى روحها الطاهرة أُمي الحبيبة الغالية رحمها الله
وأسكنها فسيح جناته إلى المشعل الذي أنار دربي إلى القلب الذي ينبض بالعطاء دون انتظار الثناء
إلى من زرع في أعماقي القيم والأخلاق أبي الغالي الحنون حفظه الله وأطال في عمره إلى
إخوتي وأخواتي كمال، عبد الحميد، مراد، ربيعة، دلال .

إلى فرحة المنزل وبهجة ابنة اختي تالين زينة

إلى منبع السرور وسعادة البيت أبناء اخواتي " طه، الأمين، مريم، يونس، أواب، منيب، ثواب، ميين، "
وأماهم وإلى احبتي وجميع صديقاتي وزميلاتي وزملائي الذين وقفوا إلى جانبي وأهدوا
إلى كل قلب فيه الخير

فضيلة



الافكار

اهدي هذا العمل المتواضع الى من كان سببا في وجودي
وفي تربيتي وتعليمي "ابي وأمي" حفظهما الله.
الى سندي في هذه الحياة "زوجي الغالي"
الى قرة عيني "أولاي"
لجبن ، أسامة ، جنة وآمين.
الى إخوتي وأخواتي وكل عائلتي كل باسمه
أهديها الى كل من تمنا لنا الخير

سناء



قائمة المختصرات

ج	جزء
ط	طبعة
م	مادة
ص	صفحة
د	دكتور
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة
د.ت	دون تاريخ النشر
د.ب	دون بلد

مقدمة



تعتبر التنمية عملية مهمة في حياة الدول والمجتمعات فهي وسيلة وهدف في حد ذاتها، إذ من خلالها يحدث التغيير المخطط والعقلاني والهادف في المجتمع ويتحقق التقدم الذي تصبو إليه كل الأنظمة على اختلاف توجهاتها ومذاهبها وفلسفاتها وهذه هي التنمية في حقيقة الأمر.

لقد تناول كثير من الباحثين مفهوم التنمية بالبحث والدراسة محاولين إيجاد تفسيرات ووضع نظريات له، وقد تعددت نظرياتهم واختلفت تفسيراتهم تبعا لخلفياتهم الفكرية والايديولوجية ولمراكزهم الاجتماعية والسياسية، وحسب الظروف التاريخية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية السائدة . كما كان للتجارب التنموية - خاصة في دول العالم الثالث دور كبير في الإختبار الإمبريقي لنظريات التنمية وتقديرها بناءا على ذلك مدى صلاحيتها للظروف المجتمعية لهذه البلدان.

واكتسب موضوع التنمية المحلية المستدامة أهمية متزايدة على نحو مطرد في جميع الأوساط العلمية والفكرية، وأصبح موضوعا للجدل والنقاش والتتظير بين العلماء والباحثين والمفكرين على نحو لم يشهده العالم من قبل، خاصة وأن التنمية المحلية تعتبر نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة تعمل على تحسين مختلف نواحي الحياة على المستوى المحلي.

هذا وتعد الجماعات المحلية النواة الأساسية في الدولة إذ تعد مكملة للسلطة المركزية، ومن أهم أهدافها تحقيق التنمية المحلية والجزائر منذ استقلالها حاولت جاهدة سن قوانين و تشريعات تمنح للمجالس المنتخبة سواء المجلس البلدي او المجلس الولائي صلاحيات إدارية تساعد في تنمية جميع مناطق البلاد سواء الحضرية او السهلية أو الجبلية او الصحراوية.

حيث تمثل الجماعات المحلية صورة مصغرة لنظام الحكم القائم، فهي القاعدة الأساسية والبذرة واللبنة والحجر الأساس في النظام، واستقرارها هو استقرار للنظام الدولة ، وتنميتها هي التنمية المنشودة والمعول عليها في الدولة.

كما أن الدولة الحديثة وبمفهومها العام والخاص لفكرة التنمية المحلية ، ومن خلال



النشاطات و المتطلبات المتزايدة والخدمات الواجبة والمسؤوليات الملقة على عاتق الدولة في واجب التنمية سواء الوطنية والمحلية ، تفرض توزيع الوظائف الادارية والمهام الحكومية على الادارات المحلية والتي لها العلاقة المباشرة مع المواطن ، فهي بمثابة مسألة ذات أولوية واهمية قصوى لزيادة الفاعلية والكفاءة لتقديم الخدمات الافضل للمواطنين ، وكذلك وجب على الدولة أو الحكومة اختيار الأساليب الكفيلة التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية المحلية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنتناول التساؤلات التالية:

1- ماهي الآليات التي اعتمدتها الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر؟

2- ماهي الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر؟

3- ماهي الأدوار الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر ؟

الفرضية الرئيسية: تساهم الجماعات المحلية بشكل كبير ومهم في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

الفرضيات:

1- تعتمد الجماعات المحلية على آليات معينة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

2- تواجه الجماعات المحلية صعوبات تشكل عائقا في أدائها لمهامها التنموية.

3- تلعب الجماعات المحلية أدوارا تنموية مهمة وجديدة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

-أهداف الدراسة:

تمكن أهداف الدراسة في عدة نقاط سنحاول أن نذكر منها:

- معرفة أبعاد الجماعات المحلية.

- إزالة الغموض على الموضوع و تعريف التنمية المحلية ودورها في تحسين الجماعات المحلية.

- معرفة العلاقة بين التنمية المحلية والجماعات المحلية.



- معرفة دور وأهمية التنمية المحلية .

- معرفة أدوار الجماعات المحلية في تطبيق التنمية المحلية

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع التنمية المحلية في تطوير الجماعات المحلية وأرساء التنمية المحلية من أهم المواضيع العصرية، فالإنتقال من نظام النظري المحلي الى التطبيق والتجسيد في الواقع.

- البحث عن آليات لتحقي التنمية المحلية في اطار الجماعات المحلية.

- الكشف عن أهم المعوقات التي تعيق التنمية المحلية.

- أسباب اختيار الموضوع:

من الاسباب الاساسية في اختيارنا لها الموضوع نذكر منها:

الاسباب الذاتية:

- ميولنا الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالتنمية المحلية و مجال الجماعات المحلية.

- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع في مختلف الجوانب والإطلاع على التنمية المحلية في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

انها متعلقة بالموضوع نفسه وأسباب شخصية بمعنى انها موضوعية وذاتية نذكر منها:

- الرغبة في الكشف والتعرف على أكبر السياسات التنموية المحلية في ظل الجماعات المحلية.

- المساهمة في إثراء الموضوع محل الدراسة أكاديميا لقلة المراجع التي تتحدث عنه تحت عنوان المذكرة المطروح.

- يعتبر موضوع التنمية المحلية من الموضوعات المهمة التي تشغل المجتمعات، كونه يعالج الجماعات المحلية وعلاقتها بالمواطن.

- ميل الباحث إلى البحث والدراسة في موضوع التنمية المحلية والوقوف على حقيقتها.



الدراسات السابقة للموضوع :

توجد العديد من الدراسات المشابهة حيث حاولنا إسقاط البعض منها في دراستنا:

- الدراسة الأولى:

- عبد العزيز علي عبد السيد السوداني ، دور الإعانات المركزية في تنسيق العلاقات المالية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية مع الإشارة إلى تجربة الحكم المحلي في جمهورية مصر العربية، البحث عبارة على أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد قدمت في جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة سنة 1982م .

تدور إشكالية البحث حول مدى كفاءة المحليات في تعهد سياسة مالية محلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .لقد تناول الباحث الإعانات المالية المركزية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للهيئات المحلية .إلا أن الدراسة لم تعطي أهمية لدور التمويل الذاتي المحلي كآلية لدعم استقرار الهيئات المحلية .كما أن الباحث عالج تعارض السياسات المالية فيما بين المحليات والسلطة المركزية .

- الدراسة الثانية:

محمد محمد قنديل، دور المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار في الحكم المحلي، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة سنة 1990م . لقد تناول الباحث الإطار النظري والهيكل النظامي للحكم المحلي في شكل دراسة مقارنة مع تجارب بعض البلدان كالصين وماليزيا واليابان . كما قام الباحث بدراسة إختبارية لدور المشاركة الشعبية بمحافظة البحيرة وأساليب الحكم المحلي فيها ، بالإضافة إلى الدور الفعلي للمشاركة في عملية صنع القرار بهذه المحافظة.

-الدراسة الثالثة:

- أحمد شريفي ، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، البحث عبارة عن أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير سنة 2010م ، تدور إشكالية البحث حول وجود حالة من عدم التوازن في توزيع السكان والنشاطات بين الأقاليم ، تعيشها الجزائر حاضرا ويتوقع تفاقمها مستقبلا . لقد



تميزت أطروحة الباحث بوجاهة الطرح وجدية التحليل ، حيث تناول الباحث إدارة التنمية المحلية في الجزائر وركز فيها بصورة خاصة على الهيئات المحلية كأداة أساسية للتطلعات والجهود الحكومية والشعبية وفي ميدان التنمية المحلية ، كما قدم مهام الجماعات الإقليمية والأسس العامة للتنمية المحلية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ونمط البرامج التي تتولى تنفيذها ووسائل تدخلها في تنفيذ هذه البرامج . كما قدم الباحث الصعوبات والعراقيل التي تواجه التنمية المحلية و إدارتها.

المنهج المتبع :

المنهج هو الطريقة التي يختارها الباحث لدراسة موضوع ما ، من أجل الوصول إلى نتائج عامة أو كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة المعلومة الحقيقية.

بعد قيامنا بتحديد المشكل المدروس و الصياغة الأولية للفرضيات تبين لنا أن المنهج الذي يتماشى مع طبيعة موضوع دراستنا هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح للباحث بالوصف المنظم الدقيق للظاهرة و التصنيف و التقويم من أجل الوصول إلى تعميمات يزيد بها الرصيد المعرفي حول الظاهرة كما قائمة في الواقع و كشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها و تبين العناصر الأخرى، و قد حاولنا تجسيد هذا المنهج متحرين البساطة في الأسلوب و الموضوعية في الطرح قدر الإمكان، وقد استعنا بالمنهج التاريخي لإبراز المراحل التاريخية لنشأة التنمية المحلية من خلال النظريات التي تناول أصحابها بالبحث والدراسة موضوع التنمية، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة الذي يقوم على جمع معلومات كافية عن الموضوع محل الدراسة في مكان محدد، ويدرس بحثنا هذا التنمية في الجزائر ويهتم بالظاهرة المحددة بالمكان المرتبط بها بالتركيز على جزئيتها المحلية.

المقاربات والنظريات المستخدمة في الدراسة:

إن بناء تحليل موضوعي للموضوع قيد الدراسة يتطلب نظريات ومقاربات تتناسب والموضوع على خلفية أن النظرية عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير العلاقة بين التنمية المحلية والجماعات المحلية ، كما تساعد النظرية على الفهم



والتفسير والتوقع. وتعد النظرية أيضا من الوسائل المعرفية التي تقرر بوجود علاقة بين متغيرات امبريقية، من بين النظريات والمقاربات التي تخص دراستنا :

1- نظرية النظم: أبرز من طور هذه النظرية عالم السياسة الأمريكي دافيد استون لقد نظر دافيد استون إلى الحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذًا وعطاء من المدخلات والمخرجات وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية، وبيولوجية، واجتماعية وسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب أعضاء النسق الاستجابة لها.

واستخدامنا لهذه النظرية يكمن في استخدام هذه المفاهيم وربطها بالموضوع قيد التحليل، وذلك أن التنمية المحلية والجماعات المحلية من منطلق هي عبارة عن مخرجات النظام السياسي، ويشكل التخطيط نمط من التفاعل لاستيعاب المدخلات وإعطاء فكرة وأفضل البدائل للنظام السياسي قبل قيامه بإصدار أي قرار يخص التنمية المحلية والجماعات المحلية .

2- المقترح المؤسسي: حيث يركز على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ثم دراسة القوى والإدارة والوظائف الخاصة بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية ويقوم هذا المقترح على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسات واستخدامنا لهذا المقترح كوننا سنتعرض لأهم مؤسسات رسم أجهزة التخطيط التنموية والجماعات المحلية.

3-المقترح الوظيفي: ويرتكز هذا المقترح في التحليل على مفهوم الوظيفة (function) ودورها في التحليل السياسي، ذلك أن من الظواهر السياسية ما لا تقبل بطبيعتها إلا أن تعرف من ثنايا وظيفتها، فالسلطة السياسية و التي هي صلب علم السياسة لا تعرف لذاتها و إنما تعرف من ثنايا وظيفتها، واستخدامنا لهذا المقترح أننا سنركز على وظيفة التخطيط داخل النظام السياسي وبيان مدى ارتباطها ببقاء النظام السياسي.

خطة الدراسة :

جاءت خطة الدراسة كما يلي :



تم الاعتماد في هذه الدراسة على فصلين:

الفصل أول بعنوان "مدخل معرفي لمفاهيم الدراسة" وتم الإعتماد فيه على مبحثين ، المبحث الأول اعتمدنا على مطلبين أيضا : المطلب الأول مفهوم التنمية ، والمطلب الثاني مفهوم التنمية المحلية، أما المبحث الثاني فإعتمدنا على التنمية في الجزائر وتطرق فيه أيضا لتعريف الجماعات المحلية في المطلب الأول، اما المطلب الثاني فتطرقنا الى أهداف الجماعات المحلية وخصائصها.

الفصل الثاني بعنوان " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر" تم فيه الاعتماد على ثلاث مباحث ، المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، وفيه تطرقنا الى مطلبين المطلب الأول دور البلدية كعنصر فاعل في التنمية المحلية في الجزائر ، أما في المطلب الثاني : دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

وفي المبحث الثاني " صعوبات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، وفيه أيضا اعتمدنا على ثلاث مطالب ، المطلب الأول: معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر، أما المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي في مواجهة النقائص التنموية، المطلب الثالث: الولاية وصعوبات التنمية المحلية في الجزائر، وفي المبحث الثالث " آفاق التنمية المحلية في الجزائر" ، وفي تم الاعتماد على مطلبين ، المطلب الأول: إصلاح قانون البلدية ، أما في المطلب الثاني : الصلاحيات في المجالس الولائية.

وفي الأخير خاتمة ومجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

مدخل معرفي لمفاهيم الدراسة

المبحث الأول: ماهية التنمية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية

المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية خصائصها ومهامها



تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية.

كما يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الأكثر أهمية نتيجة تزايد اهتمام مختلف الدول بموضوع التنمية كونها نشاط هادف لإحداث الانتقال نحو الأفضل ، فمن بين أوجه التنمية نجد ما يعرف بالتنمية المحلية التي تسعى إلى الرقي بالمجتمع المحلي و بالتالي إحداثها ، فالتنمية المحلية هي "عملية تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية سواء كانت (ريفية أو حضرية) ، و تتجلى أهمية هذه الدراسة في حصر الآليات الأنجع و المتاحة محليا لتحقيق هذه التنمية في شتى مجالاتها، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي ، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

كما أن للجماعات المحلية دور كبير داخل الدولة ، و ذلك من خلال تحقيق التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السياسية و الحرص على ضمان راحة المواطن في جميع احتياجاته، و ذلك بالحفاظ على النظام العام ، فنعتبر حقيقة الجماعات المحلية يمكن بها الارتقاء بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة الرخاء ، و يظهر ذلك جليا في الدور الذي تقوم به البلدية و الولاية في مختلف المجالات ، حيث نعتبر ركيزة أساسية للنهوض بمجتمعها المحلية ، إلا أن هذه التنمية لا تتم بشكل متكامل في ظل وجود معوقات تحد من أعمالها ، و ذلك لعدم وجود الإمكانيات او عدم توفرها ، ووجود لوائح متعددة منظمة لشؤون الجماعات المحلية، و كذا ضعف عملية التخطيط على المستوى المجالس المحلية المنتخبة، و للنهوض بالتنمية المحلية وجب توفر بالدرجة الأولى نظام سياسي مستقر كونه له تأثير عميق ومباشر على الجماعات المحلية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق الى ذاك من خلال المبحثين المواليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية، المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجهًا من خلال إيديولوجية معينة وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية، وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة وهكذا فإن عملية التنمية هي موجهة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع. وعليه سنحاول التطرق الى ذلك من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

يجب التمييز بين مفهوم التنمية ومصطلح النمو حيث يرى بعض الإقتصاديّين أن للنمو والتنمية معنًا واحدًا إلا أن هناك فروقًا جزئية بينهما¹، ويرى آخرون أن منطلق التفرقة بين المصطلحين ليس علميًا بل هدفه الفصل بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.²

أولاً: تعريف التنمية .

ومن خلال تتبع أدبيات الإقتصاديّين في موضوع التنمية تظهر أن التفرقة بين المصطلحين تكون بالتدخل أو عدمه في تحقيقها، فالنمو يحدث تلقائيًا في المجتمع تبعًا لحركية المجتمع المعيشية ، وبالتالي فإن مفهوم النمو يرتبط بمعدل الناتج الوطني الإجمالي للمجتمع .

أما التنمية فهي عملية واعية ومخططة وهادفة تتطلب تنظيمًا من قبل الدولة من خلال تدخلها بواسطة السياسات التنموية الجزئية القطاعية والشاملة الوطنية، حيث تصبح الدولة من خلال هذا التدخل مسؤولة عن النجاح أو الفشل في توظيفها كل الإمكانيات المتاحة، وبالتالي فهي توجه المجتمع دون أن تتركه ينمو تلقائيًا.³

¹ جيرالدوم .روربرت بولدوين ، التنمية الإقتصادية : نظرياتها، تاريخها، سياساتها (تر: يوسف عبدالله صايب ج2) ، بيروت: مكتبة لبنان 1964، ص18.

² توماس سنش، الإقتصادي السياسي للتخلف، ت: فالح عبد الجبار ، ج2، بيروت: دار الفرابي، دت، ص17.

³ محمد عاطف غيث، ومحمد محمد علي محمد ، التنمية الإجتماعية والتخطيط الإجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2015، ص19 .

وهناك من علماء الاجتماع من يرى بأن التنمية هي تغير اجتماعي ، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد نظم أو قوى اجتماعية جديدة توجهها وتنشطها وتهيئ الظروف لذلك لتحقيق هذا التغير.¹

وقد رأى بعض الباحثين بأن التنمية هي وسيلة للتحويل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية من حالة العجز والتخلف إلى حالة القدرة والتقدم، وهي عملية حضارية لا تقتصر على ارتفاع متوسط دخل الفرد فقط وإهمال الجوانب الأخرى للتنمية مثل توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.²

كما عُرِفَت التنمية بأنها رفع للمجتمع ولنظامه الاجتماعي نحو حياة أفضل³ ، وأنها عملية تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، وهناك إتجاه يرى بأن التنمية عملية تهدف إلى تحقيق تطوير الاقتصاد وتخليصه من التبعية الأجنبية وتحقيق الرفاهية للإنسان ، من خلال تحكم الدولة في الموارد وتوجيه الاقتصاد لصالح رفاهية المجتمع.⁴

من خلال ماتقدم من تعريفات نجد أن التنمية عبارة عن عملية هادفة تتحقق من خلال تحسين دائم ومخطط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع من خلال تدخل عدة فاعلين رسميين وغير رسميين في هذه العملية.

ثانياً: أهمية التنمية .

التنمية هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته. وعليه سنحاول شرح أهمية التنمية فيمايلي:

¹ المرجع نفسه، ص19.

² رابح كباش ، سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الإتصال، 2007، ص29.

³ M.Todaro, Economic developement seventh Ed, Addison Wesley, 2000, p16

⁴ A.P.Thirwall., Growth & Development, 6Ed, Macmillan press ltd, 1999, p13

- التنمية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة. والتي ما زالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.¹ ويمكن ايجاز هذه العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجموعتين التاليتين:

أ - مجموعة العوامل الاقتصادية وتتمثل في:

- 1 - التبعية الاقتصادية للخارج.
- 2 - سيادة نمط الانتاج الواحد.
- 3 - ضعف البنيان الصناعي، ضعف البنيان الزراعي.
- 4 - نقص رؤوس الأموال.
- 5 - انتشار البطالة بأشكالها المختلفة وخاصة البطالة المقنعة.
- 6 - انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- 7 - سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- 8 - استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

ب- العوامل غير الاقتصادية وتتمثل في:

- 1- الزيادة السكانية الهائلة.
- 2- انخفاض المستوى الصحي.
- 3- سوء التغذية.
- 4- انخفاض مستوى التعليم.
- 5- ارتفاع نسبة الأمية.

ويمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا على رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عمان، 1993، ص53.

اقتصرت التنمية في الدول النامية على الاهتمام بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، دون النظر الى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو، ولا الى حالة توزيع الدخل بين فئات السكان، نتيجة للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية .

- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على أساس تبعيته. هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الاقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الاستقلال. هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحاً.

ثالثاً: أهداف التنمية.

تهدف التنمية إلى الحد من عدم المساواة بين البلدان، لا سيما في مجالات الصحة والرفاهية والتعليم والسلام والعدالة والمساواة بين الجنسين، وتهدف الأهداف الأخرى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان والأمن الغذائي والزراعة المستدامة والعمل اللائق والبنية التحتية والمدن والمجتمعات المستدامة.

تسعى كل دولة الى رفع مستوى معيشة سكانها. والتنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. ولكن هناك أهدافاً أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية. ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في الآتي¹:

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

¹ المرجع نفسه ، ص ص 54,56.

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف. فمعظم الدول النامية تعاني الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذين المشكلين، و تجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة لا يكون إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، تحكمه بعض العوامل:

- معدل الزيادة في السكان.

- الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول.

فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا، كلما اضطرت الدولة الى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الاساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال حقيقي وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي :

ولا ننسى أن السكان انفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع

التدريب مما سوف يزيد من الانتاجية.¹

ثانياً: رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية الى تحقيق مستوى معيشة مرتفع. وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الانشطة الاقتصادية في

¹ المرجع نفسه، ص56.

الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان. علماً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة أهمها ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع احتياجاته الثقافية والحضارية أيضاً، وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقمًا كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.¹

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخل والثروات مساوياً تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات. وأهم هذه المساوياً على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترضنا أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء، فنتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في

¹ المرجع نفسه، ص 57.



حاجة الى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع وتنويع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

رابعاً: التوسع في الهيكل الانتاجي:

تسعى التنمية الاقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي، لان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة ان أمكن ذلك من أجل ان تمتد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الانتاجية، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة الى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.¹

رابعاً: أبعاد التنمية .

للتنمية عدة أبعاد سنحاول توضيحها فيما يلي :

1. البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية، ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع.
2. البعد الاجتماعي الانساني للتنمية، ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.
3. البعد السياسي، ويتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي.
4. البعد الدولي للتنمية، ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الاقليمي.
5. البعد الجديد للتنمية، والذي ينظر الى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعاً للنهضة الحضارية.

¹ المرجع نفسه، ص58.

حيث سنحاول شرح كل عنصر على حدا للتعرف اكثر على أبعاد التنمية :

البعد المادي للتنمية (Material Dimension of Development):

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. ان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية¹ فالبلدان المتخلفة تحتاج الى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي :

- (1) تحقيق التراكم الرأسمالي (2) تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل (3) زيادة الانتاج السلعي (4) عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي الى تنويع الهيكل الانتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع. ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، وارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغير في البنيان الاجتماعي.

البعد الاجتماعي للتنمية (Social Dimension of Development) :

¹ مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007، ص ص 131,132.

لا شك ان الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

الاول: المرادفة بين التنمية والتحديث (Modernization) ، والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وإن المفهوم الجديد للتنمية على وفق هذا المنظور، تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الانتاج المادي وارتفاع معدلات الانتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الانتاجية والاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

الثاني: هو تحقق التنمية بالانتشار، حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة. أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتثاث الفقر المطلق. وقد تغيرت النظرة الى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الأساسية. وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة الى الفهم المستند إلى الحاجات الانسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الانسان.¹

البعد السياسي للتنمية (Political Dimension of Development) :

إن انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فاذا كان

¹ مدحت محمد القرشي ,المرجع السابق، ص133.

الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الاجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، الا ان هذه المصادر يجب ان تكون مكملية للامكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

البعد الدولي للتنمية (International Dimension of Development) :

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولهذا فقد اطلقت الامم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الاول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ 7% ، كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الاونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وتهدف هذه المنظمات جميعها الى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً. ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970 - 1980، مستهدفاً معدلاً سنوياً للنمو يبلغ 6% إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا تجد بأن التفاوت في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

البعد الحضاري للتنمية (Civilized Dimension of Development) :

أشرنا سابقاً بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي الى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية.¹

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية.

¹ المرجع نفسه ، 134.

تعتبر التنمية المحلية من بين المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من العديد من الباحثين وفي العديد من البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث أنها تقدم كبديل لمعالجة الخلل التنموي وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية، وفي هذا الإطار سوف نحاول التطرق إلى تعريف التنمية المحلية، وخصائصها وأهم نظرياتها.

أولاً: تعريف التنمية المحلية.

تعرف التنمية بأنها سلوك اقتصادي واجتماعي حضاري نابع من أنظمة جديدة أكثر فاعلية وتقدم وأكثر ايجابية وملائمة مع روح العصر، تلبيبة للاحتياجات الانسانية. عرفها(شوداك) التنمية ماهي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية واجتماعية أو ثقافية ... الخ¹.

فالتنمية المحلية هي عملية يقوم بها أفراد المجتمع سعياً من ذلك في تحديد جميع الحاجيات والأهداف المتوخاة من جراء العملية بحسب أولوياتها والتي بسببها تتكاتف الجهود من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في النمو وزيادة روح التعاون والتضامن في المجتمع.² كما يعرفها محي الدين صابر « هي أسلوب عمل في مناطق محددة بقواعد ومناهج العلوم العصرية الحديثة الاجتماعية والاقتصادية ، هذا الأسلوب يعمل على احداث تغيير في الفكر والعمل والحياة عن طريق تحريك الوعي بالمناطق المحلية والذي يقوم على اساس المساهمة والمشاركة في الإعداد والتنفيذ من جانب جميع المستويات ».³

كما أن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين

¹ عبد الكريم القضيبي، مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية، دراسة حالة ميدانية بمدينة بشار ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع - تخصص علم الاجتماع مدني وتنمية ،ص18.

² خديجة فيلاي ، المرجع السابق، ص 22.

³ فاطمة الزهرة غفاري و زكرياء زحوط، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، تخصص ادارة ومالية ، 2017-2018، ص24.

الحاكم والمحكوم، للارتقاء بمستوى المعيشي للأفراد الإدارة المحلية، أو الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.¹

لقد عرفها علماء الاجتماع "بأنها تغيير يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي فهي عبارة عن مجموع العمليات الزراعية التي يقوم بها افراد المجتمع لإيجاد التحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي التي تؤدي الى زيادة في الدخل الفردي".

أما علماء الاقتصاد فيعرفونها على أنها الزيادة السريعة في مستوى انتاج الاقتصاد، لكن مفهوم التنمية في الدول المتقدمة يختلف عن مفهومه في الدول النامية ، ففي الفكر الغربي تعرف التنمية على أنها العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة ، أما الفكر الاقتصادي في الدول النامية يعرف التنمية على أنها العملية الهادفة الى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية افراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة.

التنمية في أبسط معانيها تعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

فالتنمية المحلية عملية عامة تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والعوائد أي برامجها ومشاريعها تهتم بجميع السكان فهي موجهة لفائدة المواطنين كما ان العملية التنموية ديمقراطية تمكن السكان المحليين من تجسيد افكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على نطاق واسع واتاحة فرصة الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية ، كما تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وثقافيا ، كما توظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل المصلحة

¹ عبد الحق العايب عبد الهادي بوتاتة، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني، 2010/2014، مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، ص 32.

العامّة¹.

تكتسي التنمية المحلية أهمية بالغة خاصة في وقتنا الحالي ، حيث تعد أحد مقومات التقدم الشامل لجميع الدول خاصة دول العالم الثالث التي تعرف بشساعة أقاليمها الجغرافية ذات الموارد والامكانيات المختلفة ، ناهيك عن الاختلاف والتباين الكبير لثقافات المجتمع في هذه الدول ، فالمجتمع المحلي يساعد كثيرا في تنسيق الجهود الأهلية.²

كما أن التنمية المحلية هي دراسة عن قرب اذ تساهم في التعرف على جوانب المجتمع المحلي ومشكلاته وحجم إمكانياته التي يمكن تسخيرها للقيام بالمشاريع التي تلائم طبيعة المجتمع المحلي .

ومن خلال الطرح السابق يمكن تعريف التنمية المحلية إجرائيا : مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة³ .

جاء في تعريف التنمية المحلية عديد التعاريف حيث يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات يعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة و تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشون المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة.⁴

* تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.

* الحد من الفقر .

* إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية.

¹ عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرملة بولاية خنشلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، ص 18.

² وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 72.

³ عزيز محمد الطاهر ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2009، ص 4.

⁴ عبد الرحمان الهيثي بوزاد التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية العدد 25 نوفمبر 2005، ص 04.

تشير العديد من الكتابات على أن التنمية المحلية هي الخطط و الإجراءات والتدابير التي تغير في هيكل و نمط الحياة ،وأسلوب التسيير للمجتمع محليا بصفة مستمرة من أجل إشباع الحاجات و المطالب المتعددة لأفراد المجتمع. و يختلف مفهوم التنمية المحلية بتعدد التوجهات و الخصائص الاجتماعية و الرقعة الجغرافية لكل مجتمع وعليه يمكن أن يحدد مفهوم التنمية المحلية من خلال عدة وجهات نظر ندرجها فيما يلي :

1. من وجهة نظر الاجتماعيين:

بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين تعتبر التنمية المحلية على أنها إستراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات و إمكانيات أفراد المجتمع من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل ، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا يعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الاجتماعية التي يشاركون فيها . و يعرفها البعض الآخر¹ على أنها عملية التوافق أو التداخل الاجتماعي و أنها مستوى في المعيشة.²

2- وجهة نظر الموقع الجغرافي (الجيوجغرافي):

تعتمد وجهة نظر هذا الموقع على مكونات تنمية المجتمع المحلي ، من حيث مفهوم المجتمع و التنمية باعتبار أنه يشير إلى منطقة جغرافيا معينة ومحددة لها تؤثر تأثيرا مباشرة في الأهداف و الأبعاد التي تحاول تحقيقها التنمية كممارسة ، و لهذا تعرف التنمية استناد إلى هذا المدخل على أنها تلك المجهودات الممارسة بواسطة مهنيين بجانب المواطنين و التي تهدف إلى دعم العلاقات الاجتماعية في المجتمع ، وتحفيز المواطنين للمساعدة الذاتية ، وتنمية القيادات الشعبية و تطوير إنشاء منظمات إجتماعية جديدة.³

كما تعرف التنمية بأنها سلوك اقتصادي واجتماعي حضاري نابع من أنظم جديدة أكثر فاعلية وتقدم واكثر ايجابية وملائمة مع روح العصر ، تلبية للاحتياجات الانسانية.

¹ أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص 18.

² Brasseul., jacques, introduction à l'économie du développement Berti édition 2008 page38.

³ أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق ،ص19.

عرفها (شوداك) التنمية ماهي إلا عملية تغيير جاري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية واجتماعية أو ثقافية ... الخ.¹

فالتنمية المحلية هي عملية يقوم بها أفراد المجتمع سعياً من وراء ذلك في تحديد جميع الحاجيات والأهداف المتوخاة من جراء العملية بحسب أولوياتها والتي بسببها تتكاتف الجهود من أجل تحقيق الاهداف المتمثلة في النمو وزيادة روح التعاون والتضامن في المجتمع.²

كما يعرفها محي الدين صابر « هي أسلوب عمل في مناطق محددة بقواعد ومناهج العلوم العصرية الحديثة الاجتماعية والاقتصادية ، هذا الأسلوب يعمل على إحداث تغيير في الفكر والعمل والحياة عن طريق تحريك الوعي بالمناطق المحلية والذي يقوم على اساس المساهمة والمشاركة في الإعداد والتنفيذ من جانب جميع المستويات »³

كما أن التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الحاكم والمحكوم للارتقاء بمستوى المعيشي للأفراد الادارة المحلية، أو الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.⁴

أما علماء الاقتصاد فيعرفونها على أنها الزيادة السريعة في مستوى الانتاج الاقتصادي لكن مفهوم التنمية في الدول المتقدمة يختلف عن المفهوم في الدول النامية ، ففي الفكر الغربي تعرف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة ، أما الفكر الاقتصادي في الدول النامية يعرف التنمية على أنها العملية الهادفة الى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة.

¹ عبد الكريم القضيبي، مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية دراسة حالة ميدانية بمدينة بشار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع - تخصص علم الاجتماع مدني وتنمية، ص 181.

² خديجة فيلاي، المرجع السابق، ص 22.

³ فاطمة الزهرة غفاري و زكرياء زحوط، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، تخصص ادارة ومالية ، 2017-2018، ص24.

⁴ عبد الحق العايب عبد الهادي بوتاتة، المرجع السابق، ص 32.

التنمية في أبسط معانيها تعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

فالتنمية المحلية عملية عامة تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والعوائد أي برامجها ومشاريعها تهتم بجميع السكان فهي موجهة لفائدة المواطنين كما أن العملية التنموية ديمقراطية تمكن السكان المحليين من تجسيد أفكارهم والتحكم في شؤون مجتمعهم المحلي على نطاق واسع وإتاحة فرصة الحرية للأفراد والجماعات وتطبيق اللامركزية ، كما تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وثقافيا ، كما توظف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل المصلحة العامة.¹

ولذا نستنتج أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

ثانيا: خصائص التنمية المحلية.

تحقيق التنمية المحلية بأنواعها المختلفة وبنطاقها الواسع يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ لمنطقة ما أو لمدينة محلية، وذلك بهدف تطوير مستقبلها مع تحسين مستوى نوعية الحياة لسكانها، لكن يجب على المجتمعات أولا فهم خصائص التنمية المحلية و من ثم محاولة تجسيدها على أرض الواقع، لذلك يجب أن تتميز التنمية المحلية بما يلي:

¹ عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلا بولاية حنشلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، ص 18.

الوحدوية : تهتم التنمية المحلية بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة محدّدة من الناس، ومع ذلك ليس من الضروري أن يشارك كل الأفراد في المشروعات والبرامج التنموية. **الشمولية:** تركّز التنمية المحلية على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته، وليس على جانب معين منه.

التكاملية: هي عملية ذات جوانب عديدة متكاملة و متناسقة فيما بينها كالجوانب الاقتصادية العمرانية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية، التنظيمية الخ. **التشاركية:** لتحقيق التنمية المحلية يجب أن يكون هناك تظافر جهود كل القطاعات في المجتمع من الحكومة، الشعب، القطاع الخاص، القطاع العام. **المرونة والاستمرارية:** تتميز التنمية المحلية بكونها عملية مستمرة باستمرارية المجتمعات، ومتغيرة وفقا للتغيرات التي تشهدها المجتمعات ومتطورة وفقا للتطورات الحاصلة. **التنظيمية:** تتم عملية التنمية بالاعتماد على الطاقات والموارد اللازمة وفي الوقت المناسب واللازم لتحقيقها.¹

اللامركزية: تتم التنمية المحلية بالرجوع إلى الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع المحلي، حيث أنه يجب على السكان أن يقوموا بالتحكم في شؤونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، بكل حرية واستقلالية. **التفاعلية:** تعتبر التنمية المحلية مسؤولية الجميع ، كما أنها تبدأ من المجتمع و تعود بنتائج مهمة لصالحه.

ثالثا: نظريات التنمية المحلية.

بعد تعرضنا بشكل موجز لمفهوم التنمية وتطوره نتناول فيما يلي أهم النظريات التي تناول أصحابها بالبحث والدراسة موضوع التنمية حسب الآتى :

¹ البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، واشنطن، 2014.

1-نظرية الدفعة القوية:

يرى "روزونتين" "رودان صاحب هذه النظرية أن البلدان المتخلفة يعرقل تقدمها صغر حجم السوق وهذا يتطلب جهدا استثماريا يتجاوز نسبة 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس من التنمية ثم تبدأ في التصاعد، وهذا ما يسميه بالدفعة القوية ، ويفترض أن التصنيع هو طريق التنمية في الدول النامية على أن ينطلق بشكل قوي من خلال:

1- الإستثمار في بناء الطرق والمواصلات ووسائل النقل وتدريب العاملين.

2 - تخصيص إستثمارات كبيرة لإنشاء صناعات متكاملة إستهلاكية خفيفة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الإستثمار الواسع حسب مؤيدي هذه النظرية يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة الإِدخار وبالتالي زيادة التقدم الإقتصادي و الإعتماد على الموارد الوطنية ، كما تتطلب النظرية تدخل الدولة بشكل كبير في تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية. وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات تمثلت في :

- ضرورة توفر أموال ضخمة للقيام بهذه الإستثمارات وهذا غير متوفر لكثير من الدول النامية.

- ضرورة وجود إطارات بشرية عالية التأهيل تتوزع إختصاصاتها وتتنوع قدراتها لإدارة العملية الإستثمارية.

- إهمالها للتنمية الزراعية على اعتبار أن البلدان النامية هي بلدان زراعية.

-تركيزها على الصناعات الإنتاجية يساعد على وجود وحدات إنتاجية كبيرة مما يصعب الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.¹

من أجل كل هذا يرى منتقدوا هذه النظرية أن الواقع لا يؤكد نجاح فكرة الاستثمارات الضخمة في الصناعة في البلدان النامية .

¹مدحت محمد القرشي، المرجع السابق، ص ص 88-91.

2- نظرية النمو المتوازن:

اعتبر صاحب هذه النظرية Nurkse ، نيركس " أن مشكلة الحلقة المفرغة للفقر ناتجة عن ضعف الدخل مما يؤدي إلى ضيق السوق وأن كسر هذه الحلقة يتحقق من خلال الإستثمارات الضخمة في الصناعات الإستهلاكية وتطوير كل القطاعات في وقت واحد وتحقيق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة ، وتوجيه الإستثمارات نحو السوق المحلية. هذه النظرية تتأسس على تحقيق التوازن بين الصناعات الإستهلاكية فيما بينها وبين الصناعات الرأسمالية ، والتوازن بين العرض والطلب وبين السوق المحلية والخارجية.¹ حيث أن مع زيادة الإنتاج يزداد الإستيراد والتصدير وتتوسع فرص العمل .

إن النمو المتوازن في هذه النظرية يعني نمو كل الصناعات ولكن بمعدلات متفاوتة تحددها طلبات المستهلكين ، بحيث يتساوى العرض مع الطلب ، ولكن في حال البلدان المتخلفة فإن على الدولة أن تتدخل بالتخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق ، من خلال التحفيز المتعددة وتوسيع الإستثمارات في البنى التحتية وجهت لهذه النظرية كذلك عدة انتقادات تمثلت في² أنه لا يمكن إقامة صناعات في الآن نفسه لأنه يزيد في تكاليف الإنتاج وبالتالي تكون الأرباح معدومة، إن الإستثمارات الكبيرة في الآن نفسه وارتباطها ببعضها يؤدي إلى إختلالات في المواد الأولية وزيادة أسعار عوامل الإنتاج وهذا يؤدي إلى الفوائد الإستثمارية. ان الدول النامية لا تتوفر على موارد ضخمة وملائمة لهذه الإستثمارات، و إن الصناعات الإستهلاكية التي تركز عليها النظرية لا تؤدي إلى تحقيق التنمية.

إن المؤهلات البشرية ومحدودية الموارد لا تؤهل البلدان النامية للقيام لوحدها بهاته الإستثمارات الضخمة والمتوازنة ، وأن النظرية صالحة للبدان المتقدمة أكثر في مراحل معينة.

¹ A.P.Thirwall.,Growth & Development,6Ed, Macmillan press ltd,1999,pp234-237.

² مدحت محمد القرشي، المرجع السابق، ص ص 93,95.

3- نظرية أقطاب النمو:

صاحب هذه النظرية الإقتصادي فرانسوا بيرو F.Perrox والذي يرى أن النمو يكون أولا في مراكز أو أقطاب للنمو، لكن يفرق في هذا المجال بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية فأقطاب النمو تكون في المجتمعات المتقدمة كوحدات إقتصادية مجمعة وقوية ، وأن ظروف إنشائها من إقتصادية واجتماعية وثقافية موجودة ، أما أقطاب التنمية فتكون في البلدان النامية¹ إذ يمكن من خلالها تحقيق التنمية. لكن قد ينتج عن هذه العملية خلاا إقتصاديا واجتماعيا إذا ما تم التركيز بشكل كبير على منطقة دون أخرى ويؤثر في النهاية على التنمية الوطنية حيث تهاجر الكفاءات العمالية إلى المنطقة الجديدة وتتركز الإستثمارات بها.

لقد نجحت هذه النظرية في الدول الرأسمالية وساهمت في تحقيق صناعة قوية ومتكاملة، بينما فشلت فشلا ذريعا في الدول النامية حيث اصطدمت بالواقع الإجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه البلدان وأنها تصنع تمييزا جهويا داخل مناطق الوطن²

4- الماركسية والتنمية:

اعتمدت الفلسفة الماركسية على المادة واعتبرتها محركا رئيسيا لحركية المجتمعات البشرية، إن الحقيقة التاريخية عند الماركسية هي إنتاج وسائل إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وأن البناء الإقتصادي هو الذي يحقق إشباع هذه الحاجات ، وأن البناء الفوقي للمجتمع لا يتحقق إلا على الأساس الإقتصادي.³

وقد حدد ماركس عدة مراحل لتطور المجتمعات هي:

- المرحلة البدائية.
- المرحلة العبودية.
- مرحلة الإقطاع.

¹ F.Perrox.,L'economie du xx siecle,Paris, Presse Ini de France,1969,p179.

² بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص55.

³ محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص109.



- مرحلة الرأسمالية.

- المرحلة الاشتراكية.

واعتبر ماركس أن التنمية عملية شاملة لكل البناءات الاجتماعية والسياسية والقانونية والإقتصادية وحياة المجتمع وقيمه وثقافته فالماركسية تفسر التنمية من خلال مفهوم الصراع الطبقي والعوامل الإقتصادية والمراحل التاريخية للمجتمعات¹ فمن خلال المادية التاريخية يحدث التغير الذي يكون محصلة للصراع الطبقي في المجتمع.

مع تطور الزمن لم تستمر الماركسية في هذا الطرح النظري في تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي فجاءت ما يعرف بالماركسية المحدثه التي رأت بأن التنمية عملية تؤدي إلى تحسين حياة المجتمعات، وركزت على التناقض الحاصل بين الدول المتقدمة والنامية وتكلمت عن الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمعات.²

من رواد هذه النظرية " بول باران Paul Baran" الذي يؤكد على التخطيط الاشتراكي من أجل تحقيق تنمية سريعة ، إن نجاح هذا التخطيط يتطلب بالضرورة القضاء على القوى الإستعمارية التي تلهث وراء الأرباح فقط وهناك منظر آخر لهذا الإتجاه هو "بتلهام Bettelheim"، الذي يرجع تخلف البلدان النامية إلى التبعية السياسية والإقتصادية واستغلال خيرات البلدان النامية ، وهذا ما يسهم في إبطاء عملية التنمية في هذه البلدان لخضوعها لهذه التبعية وهذا الإستغلال.³ وقد ركز بتلهام على ضرورة حصول تقدم صناعي وزراعي لتحقيق التنمية والتخلص من بقايا الإستعمار والتبعية الإقتصادية وبث روح الوعي لدى الجماهير من أجل التحرك الإيجابي والمشاركة الشعبية في هذه العملية الهامة للمجتمع.⁴

5- نظرية مراحل النمو:

¹ J.E. Gorldthorpe, The Sociologie of The Third world, London,comb un press,1975,p6.

² مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1987، ص 113، 118.

³ شارل بتلهام، التخطيط والتنمية، (ت) إسماعيل صبري عبدالله، القاهرة: دار المعارف، 1966 ، ص ص 35-40.

⁴ مريم أحمد مصطفى عبد المجيد ، المرجع السابق، ص 119.

يعتبر الإقتصادي الأمريكي W.W.Rostow هو صاحب هذه النظرية والذي عبر عنها في كتابه المعنون بـ The Stages of Economic Growth ، والذي أكد فيه على أن الدول المتقدمة مرت بخمسة مراحل أساسية و أن المجتمعات تسير نحو الإستهلاك الواسع ، تتمثل هذه المراحل في:

- مرحلة المجتمع التقليدي وتتميز مجتمعات هذه المرحلة الزراعية وعلاقاتها العائلية ومالك الأرض هو صاحب السلطة.

- مرحلة التهيؤ للإنطلاق وتتميز ب: جاهزية المجتمع للإستفادة من حديث العلم وظهور الصناعات الحديثة والبنوك وظهور رجال الأعمال كقوة صناعية وتغير قيم الأفراد من الإنتماء إلى الأداء وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعات الإستخراجية.¹

- مرحلة الإنطلاق وتتميز ب: السيطرة على معوقات النمو التقليدية وتراكم رأس المال والنمو السريع للصناعات الزراعية ووجود قوى سياسية تؤثر في البنى التقليدية وزيادة معدلات الإستثمار والإدخار وزيادة فئة العاملين في الصناعة واتساع المناطق الحضرية وانتشارها.

- مرحلة النضج وتتميز ب: زيادة الإنتاج بنسبة أسرع من زيادة السكان وارتفاع الدخل الوطني وتطور الصناعات واتجاه الإقتصاد نحو التصدير وانتقال القيادة من أصحاب الملكيات إلى المديرين الأكفاء.

- مرحلة الإستهلاك الوفير وتتميز ب: إنتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية وزيادة عدد الموظفين وارتفاع مداخيل الأفراد وفرض الضرائب التصاعدية واتساع قوة الدولة خارجياً.² هناك عدة انتقادات وجهت لهذه النظرية تتمثل في الآتي:

- تفتقد هذه النظرية للتطبيق الأمبريقي .

- تعميم مراحل النظرية على باقي المجتمعات رغم اختلاف أحوال وتاريخ وظروف المجتمعات.

¹ الحسيني السيد، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص52

² رابع كعباش ، سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة جامعة منتوري، 2007، ص ص64، 67.

- إهمال روستو لظاهرة الصراع والتغير التي تحدث عند تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى.¹

6- نظرية التبعية:

جاءت هذه النظرية كرد عن تفسيرات النظريات التنموية لظاهرة التخلف في الدول النامية منتقدة نظريات التحديث الغربية لخطر ما ينتج عنها من سياسات تنموية ، كما جاءت لتعدل من وجهات النظر التي كانت سائدة في أمريكا اللاتينية بأن التنمية تتحقق من خلال التوجيه الخارجي. وتؤكد هذه النظرية أن التغيرات التي تعرفها الدول النامية لا تحدث تنمية بقدر ماهي إنعكاس لعلاقة التبعية بين الدول الرأسمالية والدول النامية .

لقد ذهب بول باران إلى اعتبار سبب التخلف في الدول النامية يعود إلى عدم استثمار الفائض فيها بل ينقل إلى دول المركز الغربي ، وهو لا يذهب إلى طبقات المجتمع الفقيرة بل إلى التجار والوسطاء والبنوك والمشروعات بالخارج ، وقد اعتبر "جنر" "فرانك" التنمية بأنها سلسلة من المراكز.²

والتوابع تربط مع بعض أجزاء النظام الرأسمالي، وأن النمو الذي تحققه الدول النامية في إطار هذه العلاقات هو نمو تابع.³

ويرى الإقتصادي العربي سمير أمين أن التخلف ناتج عن دخول نمط الإنتاج الرأسمالي في علاقة مع أنماط ما قبل الرأسمالية في الأطراف ، وأن هذه الأنماط تصبح في علاقة تبعية معه تنتج فائضا ينقل إلى المركز الرأسمالي وبالتالي تزداد الأطراف تخلفا وتزداد المراكز تنمية.⁴

إن منظري مدرسة التبعية يغلب عليهم التعميم ، ويهملون معيقات التنمية الأخرى في الدول النامية ، فهناك دول لم تستعمر ولكن ماتزال متخلفة و دولا كانت مستعمرة وأصبحت

¹ إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجيا التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص14

² محمود الكردي ، دراسات في التنمية والتخلف، القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر، 1979، ص64.

³ محمد سعيد السماك، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي عدد 9، سبتمبر 1986 ص63.

⁴ أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 173.

متقدمة كما أنها لم تفسر وقوع هذه البلدان في فخ التنمية ولا تملك رؤيا لتجاوز هذا الفخ ، وخاصة وان الدول المتقدمة قد أحكمت سيطرتها على التكنولوجيا والعلوم والسياسة والإقتصاد والمال في الوقت الحالي.¹

7- النظرية التنموية لدى علماء الاجتماع:

نركز في هذا العنصر على أهم النظريات التي قدمها علماء الاجتماع حول موضوع التنمية حيث ركزوا على مفهوم التنمية بمعنى التحديث ، كما أخذت مفهوم الانتشار أي بعد انتشار عناصر التقدم في الدول الغربية على مستوى الدول النامية ، كما تم اعتبار التنمية نتيجة لدوافع سيكولوجية ثقافية لدى أفراد المجتمع وسنتناول هذه النظريات في الآتي:

- التحديث: كانت نظريات التحديث في أغلبها تتناول ثنائية التقليدي والحديث ، وكانت عملية التحديث نتيجة للثورة الصناعية في إنجلترا والسياسية في فرنسا .لقد اعتبر التحديث تغيرا إجتماعيا تتمكن المجتمعات غير المتطورة من خلاله من اكتساب خصائص المجتمعات الأكثر تطورا مع تغيير الإتجاهات التي تعيق التنمية وإيجاد اتجاهات جديدة يتحقق بمقتضاها تحديث هذه المجتمعات.²

انطلقت نظريات التحديث في علم الاجتماع الغربي من مقاربتين هما المقاربة الثقافية السيكولوجية والمقاربة البنوية للمجتمع ، والتي تركز في أغلبها على أن التحديث هو تحول مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات توظف التكنولوجيا الحديثة والتنظيمات الإجتماعية المتطورة وتكون هذه المجتمعات مزدهرة ومستقرة سياسيا.³

كما يرى إتجاه التحديث أن عملية تنمية المجتمعات النامية تقوم على التباين البنائي والتكامل من خلال ترك المعقدات القديمة والتمكن من التكنولوجيا الحديثة المتطورة والتخلي عن مفاهيم الأسرة الموسعة إلى الصغيرة ومن الإقتصاد المعيشي إلى إقتصاد السوق ومن

¹ محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص199.

² صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع: دراسة نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، د ت، ص26.

³ Moore.W.E., Social Change, Englewood Cliffs NJ:p hall,1963,p89 .

الريف إلى المدينة¹ وأضاف هذا الإتجاه أن التحديث يحصل للمجتمع إذا تطور هذا الأخير وحقق أبنية مرنة تمكنه من التعامل مع المشاكل المستجدة والمتغيرة واستيعاب الجماعات الجديدة من خلال الإستجابة لمطالبهم إيجابيا².

الإتجاه الإنتشاري : يرى أصحاب هذا الإتجاه أن التنمية لا تتحقق في الدول المتخلفة إلا إذا انتقلت وانتشرت عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية ، وتتمثل في تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا ونشر النظم الإجتماعية والثقافية والإقتصادية من أجل إحداث تنمية إقتصادية وتغير ثقافي³

إن تدفق رؤوس الأموال لدى هذا الإتجاه يؤدي إلى توفير الأموال الضرورية للتنمية في الدول النامية نتيجة لقلة هذا العنصر أو انعدامه في هذه الدول ، حيث تساعد الدول المتقدمة هذه الدول حتى تصبح قادرة ماليا على إحداث التنمية، لكن ليس كل البلدان النامية تعاني من قلة رؤوس الأموال. كما أن نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية يساعدها في التعجيل بعملية التنمية ، خاصة وأنها تساعد في تجهيز البنى التحتية وتربطها ببعض وتجعلها أكثر تكاملية وفعالية وتحكما في البرامج التنموية ، ولكن هل يوجد في هذه البلدان المورد البشري المؤهل الذي يوظف التكنولوجيا الحديثة ويستثمرها أحسن استثمار بما يساهم في تحقيق تنمية المجتمعات المتخلفة أم يتم استيراد هذه التكنولوجيا مع المورد البشري الغربي؟.

من أجل ذلك يجب أن تتوافق التكنولوجيا المستوردة مع الواقع المحلي لهذه البلدان وأن تكون قادرة على نقل التكنولوجيا وجعلها في تطوير البنى الإجتماعية والإقتصادية ، وجعل الظروف الإجتماعية والإقتصادية خاضعة للمتطلبات التكنولوجية، ولكن هذا الأمر يبدو صعب المنال وأنه ليس الحل المناسب دائما للتغلب على تخلف الدول النامية، بل

¹ Long.Norman., An Introduction to the Sociology of rural development .tavistok pub,1977,p9

² Eisenstad,S.N.,Modernisation:protest and change, Englewoodcliffs, phall,1966,p48.

³ محمد الجوهري وآخرون، التغير الإجتماعي، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص374.

يجب التركيز على تنمية الذات بالمعارف التكنولوجية والتدريب عليها والتحكم فيها ، وهذا أسلم مدخل يمكن أن تسلكه الدول النامية للتمكن من هذا العنصر¹ ، والذي لا يمكن أبدا أن تتحقق تنمية دونه.

ركز هذا الإتجاه كذلك على ضرورة تواجد النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الغربية بالدول النامية وتبنيها كنظم بديلة عن نظمها الوطنية ، لكن هذا يعني أن تتخلى هذه الدول عن عناصر هويتها بالتالي هذا مفهوم للهيمنة الغربية على الدول النامية عن طريق القوى الناعمة ولن يحقق لها تنمية وطنية مستقلة.

8- الإتجاه السيكولوجي الثقافي:

يعتبر هذا الإتجاه أن التغير الثقافي والتنمية يعتمدان على الخصائص السيكولوجية للأفراد هذا الطرح يعتبر امتدادا لوجهة نظر ماكس ووبر الذي رأى بأن التنمية في أوروبا الغربية لم تكن ناتجة عن الظروف الإقتصادية فقط ، وإنما تعود لوجود روح الرأسمالية في هذه المجتمعات وقيم وتصرفات تساهم في تحقيق التنمية.

ويرى "ماكلياند" أن التنمية تحدث عندما يكون للأفراد دافعية عالية للإنجاز "كما أن المجتمع الذي ينجز بقوة تتشكل فيه طبقة نشطة مما يؤدي إلى وجود أشخاص يساهمون في إنجاز المشاريع²، ويرى أنه لكي تساهم هذه الدافعية في تحقيق التنمية" لابد من توفر عدة شروط هي:

- العمل على تطوير الحاجة إلى الإنجاز.
- حصر القيم والدوافع التي تساهم في رفع معدلات التنمية الإهتمام بحاجات الآخرين.
- جلب مصادر الإنجاز الموجودة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي هي مجتمعات كسولة بطبيعتها.³

¹ عبد الوهاب محمد والي، مقدمة لكتاب اندو ويبستر مدخل لعلم إجتماع التنمية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص41.

² محمد الجوهري، المرجع السابق، ص392.

³ إسماعيل قيرة وعلي غربي، المرجع السابق، ص17.

ويرى "إفانت" "هاجين أن المجتمعات التقليدية هي مجتمعات تسلطية وغير فعالة وتخضع للتقاليد السائدة والمكانة في المجتمع ، كما يرى أن طريق التنمية هو التجديد في تكنولوجيا الإنتاج بعد أن يخضع البناء الأسري ذاته لعملية التجديد ، وأن المجتمعات النامية لا تتقدم نتيجة لهذا البناء الأسري الذي لا يؤدي إلى إيجاد الفرد الفعال¹ إن نظرية التحديث عامة اعتمدت على الخصائص السيكولوجية والسوسولوجية والإقتصادية للمجتمعات في تحقيق التنمية وبذلك فهي تركز على المعايير والقيم والمعتقدات لإحداث التغير في المجتمعات ، كما تؤكد على أن الدول النامية تتطور نتيجة تغير أنماطها التقليدية من خلال نشر قيم وتكنولوجيا الدول المتقدمة فيها ، وقد تحيزت هذه النظرية للقيم الغربية واعتبرتها رئيسية في عملية التنمية غير أن واقع بعض البلدان التي حققت التنمية كذب هذه النظرية.

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر.

عرفت كذلك الجماعات المحلية على أنها وحدات أهلية مستقلة لها مصدرها وإيراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتلعب الدور الأبرز والأهم في المجالات التنموية وتقدم خدمات البنية التحتية للمجتمعات المحلية وعليه سنحاول شرح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية.

الجماعات المحلية هي هيئات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية² ولها استقلال مالي وذمة مالية مستقلة ولها اسم وعنوان ، وهي وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتولى شؤون مواطنيها، ولتمتعها بالاستقلال المالي اصطلاح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي، وإلى درجة تسميتها بالحكومة المحلية، لكن هناك فرق كبير بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي ، كون هذه الأخيرة تتضمن مظاهر الحكم التقليدي من

¹ رابح كعباش ، المرجع السابق، ص 102.

² المواد 02 - 01 - من القانون 09 / 90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريد الرسمية.

التشريع والتنفيذ والقضاء ، بينما نظام الادارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء ، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي¹.

تتولى هذه الجماعات المحلية أعمال تسيير سياسة الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجالات السكن والتشغيل والتهيئة العمرانية والتعمير.

كما تعرف الجماعات بأنها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون حدود ترابية معينة من التراب الوطني ويتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تقرها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة إن هذه الجماعات المحلية لها ممثلون ينتخبون هم أعضاء المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة ، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة.

من واجب هذه الجماعة المحلية ان تشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة، وتساعد على تنظيم شؤونهم الخاصة بالتنسيق مع جميع الجهات على المستوى الوطني².
لقد اصبحت الجماعات المحلية المعاصرة تفترض وجود شرطين اساسيا، هما التدبير الحكيم وتقديم الخدمة الافضل فضلا عن تمتين أسس الديمقراطية المحلية والحرص على كون الجماعات المحلية هي لبنة قوية ومتراصة وقادرة على إدارة الشأن المحلي للجماعة ، وتحقيق تنمية شاملة ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، هذه التنمية تكون عن طريق تنمية موارها المالية وتجهيزها بمختلف حاجات السكان في جميع الميادين خاصة في التعليم والصحة... الخ، كالاهتمام بالحالة الاجتماعية للفئات المعوزة³.

كما تعرف الجماعات المحلية على أنها وحدة ادارية محلية تضطلع بدور هام وحيوي ورئيس في الدولة الحديثة خصوصا في الوقت الحاضر حيث غدت تلعب دورا كبيرا في

¹ عبد الهادي العايب بوتاتة، المرجع السابق، ص9.

² لخضر مرغاد، " الايرادات العامة للجماعات المحلية " مجلة العلوم الانسانية " جامعة بسكرة- عدد 17 فيفري 2005 ، ص65.

³ فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة عدد 6 ، سنة 2009 ص54.

التنمية المحلية ، وعرفت الجماعات المحلية بأنها مساحة محددة من إقليم الدولة التي يقوم النظام المحلي بتقسيمها الى قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة أو مجموعة من المدن والقرى¹ . في حين يعرف (ماكيفو وبيج) الجماعات المحلية بأنها جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد ان يقضي حياته كلها داخله ، أي داخل الاقليم مع الشعور بالمشاركة التي تتبع من المصالح ووحدية المصير بالإضافة الى التفاعل بين جميع أفراد المجموعة² .

المطلب الثاني : أهداف الجماعات المحلية ، خصائصها ومهامها.

تعد الجماعات المحلية الركيزة الأساسية للدولة باعتبارها أسلوب من أساليبها وهي امتداد متكامل لها تمثلها في كافة مهامها وقد حولها موقعها هذا أن تكون حقلاً ملائماً لدراسة قضايا المواطن المحلي ومعالجتها وتعزيز الديمقراطية باعتبارها الإطار الأنسب الذي يمكن من خلاله تحقيق التنمية ولتوحيد الجهودات بإشراك المواطنين والأهداف مترتبة بوجودها وطبيعة نشاطها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري³

أولاً: أهداف الجماعات المحلية .

للجماعات المحلية عدة أهداف سنحاول ذكرها كمايلي :

1- الأهداف السياسية و الإدارية:

هذه الاهداف مرتبطة بالمبادئ الأساسية للإدارة المحلية والسياسة المتبعة من قبل الدولة نذكر منها:

¹ صفوان المبيضين حسين الطراونة توفيق عبد الهادي. المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية. تجربة الاردن الرائدة اليازوري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان وسط البنك شارع الملك حسن، ص ص20-24.

² كمال بودانة شعباني، اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية ص 126.

³ محمد علي الخلايلة ، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا - فرنسا مصر حراسة تحليلية مقارنة - الطبعة 1 ،عمان دار الثقافة 2009، ص 68



- تحقيق الديمقراطية من خلال الإدارة المحلية: يمكن تحقيق الديمقراطية والتي بواسطتها تتولى الحكم والادارة في هذه المجتمعات ، حيث تعتبر الإدارة المحلية جزءا لا يتجزأ اذ لم تكن أساس قاعدي لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة ان إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدرّبهم على أصول العمل السياسي ، وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: على الدول ان تحقق الوحدة ، بالسياسة القوية الأركان على إقليمها ، وعليه فإن نظام الإدارة المحلية المطبق فيها يجب عليه أن يسعى الى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية.

- فنظام الإدارة المحلية السليم يجدر به أن لا يؤدي الى ظهور مثل هذه القوى القادرة على منافسة النظام، أو تعارض توجهات الحكومة المركزية من ممارسات السياسة العامة داخل الدولة، إن الغاية من نظام الادارة المحلية هو تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة.

2- الأهداف الادارية:

- تحقق الأهداف الادارية بالكفاءات الادارية التي تلعب دورا فعالا وأساسيا في الادارة المحلية، لأداء الخدمات والوظائف العامة للمواطنين بأيسر السبل ، ان نظام الادارة المحلية يساهم في التخفيف من الأعباء الملقاة على السلطات المركزية.

- تحقيق الإشباع والكفاءة البشرية على المستوى المحلي لإدارة الموارد المحلية وفق المنهج العام للدولة وحسب ما يحقق التنمية المحلية.

3- الأهداف الاقتصادية:

تتجلى هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات أملاك المجالس المحلية التي يمكن بها القيام بالمشاريع المحلية.¹

¹ محمد علي الخلايلة، المرجع السابق، ص 69.

- تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المخصصات المالية للجماعات المحلية.
- توفير أكبر قدر من الاستفادة من المخصصات المالية للجماعات المحلية.
- توفير مصادر متنوعة ودائمة ومعتبرة تساهم في بناء اقتصاد الدولة وتحقيق الأريحية على المستوى المحلي.

4- الأهداف الاجتماعية:

- تعتبر الإدارة المحلية والمتمثلة في البلدية والولاية الوسيلة الأقرب للإحاطة بانشغالات المواطنين، وبها يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الأخرى
- وظائف الجماعات المحلية : تقوم الجماعات المحلية (البلدية والولاية) وما يتبعهما من مصالح وأقسام ومؤسسات مختلفة بعدة وظائف منها:
- حفظ الأمن والنظام العام وهو السهر على راحة المواطنين وتفعيل الأمن العام وحماية الأشخاص والممتلكات.¹
- تسيير المصالح العامة المحلية مثل تنظيم الحالة المدنية وتسييرها وتطويرها وفق الأهداف التي رسمتها الدولة المتعلقة بالإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين وتحسينها .
- الاتصال والاستماع للمواطن بالإضافة الى مهمة استقبال الزوار وتسهيل وصول المعلومات الى المواطن .

ثانيا: خصائص الجماعات المحلية:

بما أن الجماعات المحلية شريك فاعل داخل المجتمع في الحياة اليومية ، حيث تتميز هذه الأخيرة بعدة خصائص سنحاول إبرازها كالاتي:

- 1- **الإستقلال الإداري:** ينتج الإستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الإعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 04/04/1990 المتعلق بقانون البلدية، فالإستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية بين

¹ الطاهر بن عبد الله ، النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل الممثلين الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1962/1989 الجزائر 2011 ص 28.

الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة، ومن بين هذه الخصائص نذكر منها:

- 1- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- 2- تجنب التباطؤ وتحقيق الاسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية وتفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- 3- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.¹

2- الإستقلالية المالية للجماعات المحلية:

بما أن الجماعات المحلية قد تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري حسب ما ذكرناه سابقا، فإنه سيكون سبب يوجب لها الإستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفر الجماعات المحلية على موارد مالية تكون ملكيتها للدولة حيث تمكنها من أداء المهام الموكلة لها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة، وتنص المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990² المتعلق بقانون البلدية: بأن يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية، ومن نتائج هذه الإستقلالية المالية أنه تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا تكون لهذا الإستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة.³

ثالثا: مهام الجماعات المحلية.

¹ محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 69.

² المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990

³ محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 70.

أصبحت الجماعات المحلية في الوقت الحاضر منوطة بعدة مهام وصلاحيات، فقد إمتد دورها لأن يشمل جميع الميادين إذ أصبحت تختص بأعمال التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافة، وحماية البيئة والسياحة والتي تتمثل فيما يلي:

1- المجال المالي :

إن الجماعات المحلية البلدية والولاية مسؤولة عن تسير مواردها المالية والتي تتمثل في مداخل ممتلكاتها، الإعانات والقروض.....الخ.

2- المجال الإقتصادي :

تقوم الجماعات المحلية بعدة مهام في المجال الإقتصادي أهمها:

- 1-توفير حاجيات المواطنين وتقديم خدمات ذات مستوى مقبول وتحسين مستوى المعيشة.
- 2-تعبئة الطاقات والمهارات بإدماجها في العملية الإقتصادية والتنموية.
- 3-تطوير النشاطات الإقتصادية وترقية الإستثمار والصناعة الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المتعاملين الإقتصاديين.
- 4-تنشيط الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.
- 5-حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، وبعث الترقية الفلاحية في المنطقة إلى جانب حماية الثروة الغابية والحيوانية وتطوير الري، إضافة إلى التعمير والتهيئة والتنمية المحلية ووظائف أخرى.¹

3- المجال الإجتماعي:

من بين إختصاصات الجماعات المحلية في المجال الإجتماعي نذكر ما يلي:

- 1-الإهتمام بقطاع السكن، بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية وتفعيلها بإنشاء المرافق والمقاولات البلدية والولائية، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء.²

¹ كلثوم عطاب ،مكي الدراجي، "رقمنة الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر ، المرجع السابق،ص 57.

² محمد علي الخلايلة ، المرجع السابق، ص 70.

2- الإهتمام بمساعدة العجزة والمسنين والمعاقين ومحاولة إدماجهم بالمراكز الخاصة، والتكفل بالمعوزين والمشردين والمرضى عقليا.

3- توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية وإنشاء الهياكل الصحية من قاعات العلاج والمستشفيات.



في هذا الفصل تطرقنا للاطار النظري للتنمية والتنمية المحلية والجماعات المحلية باعتبار التنمية عنصر أساسي للاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف الى الرقي بالوضع الانساني الى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وتعتبر وسيلة الانسان وغايته كما تطرقنا للتنمية المحلية موضوع بحثنا باعتبارها أحد الاهداف الاساسية للجماعات المحلية التي تعتبر الركيزة الأساسية للدولة وأسلوب من أساليبها وهي امتداد متكامل لها و تمثلها.

الفصل الثاني

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الأول: دور البلدية كعنصر فاعل في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: صعوبات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي في مواجهة النقائص التنموية

المطلب الثالث: الولاية وصعوبات التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثالث: آفاق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: إصلاح قانون البلدية

المطلب الثاني: الصلاحيات في المجالس الولائية

المطلب الثالث: تجسيد أسلوب التشاركي والحكم الراشد للنهوض بالتنمية المحلية

عرف العالم نظم التسيير المحلي منذ القدم فمنذ وجود الإنسان وهو يعيش ويعمل في إطار جماعات محلية مختلفة "العشائر القبائل، القرى..." لكن لم تكن بطابعها الرسمي القانوني كما هي عليه الآن.... ويتطور البشرية والتغيرات التي طرأت على مختلف النشاطات الإنسانية فلاحية صناعة، تجارة..." زاد ذلك متطلبات الأفراد في مختلف المجتمعات وتنوعها، وفي ظل تلك المتغيرات الجديدة باتت الدولة الحديثة غير قادرة على تسيير مختلف مرافقها وتلبية متطلبات جماهيرها في كل أقاليمها، مما أدى بها إلى التوجه نحو تخفيف مركزيتها وإنشاء مرافق لامركزية ومنحها سلطات ووظائف بموجب قوانين تحكمها وتنظم عملها وإعطائها هامش من "الاستقلالية المالية الإدارية والمرفقية..." للقيام بمختلف الوظائف التي يحتاجها الأفراد في مختلف أقاليمها وتختلف تسميتها من بلد لآخر فهناك من يطلق عليها إسم الوحدات المحلية، الإدارة المحلية... بينما في الجزائر فقد أعطاه المشرع الجزائري مصطلح الجماعات المحلية كما نص عليها الدستور الجزائري وتتمثل في البلدية والولاية. وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق الى ما يلي:

(المبحث الأول) الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر، (المبحث الثاني) صعوبات تحقيق التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر.

تعدّ التنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية وذلك من خلال تنفيذ سياسات تشاورية وتضامنية عن طريق فئات تمثل أطراف محلية فاعلة ستكون المستفيد الأول من هذا التغيير إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى الحركة والفاعلية التي تتمثل في نظام الإدارة المحلية والتي أوضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري بالدولة المعاصرة، وتتمثل هذه الوحدات في: (الولاية والبلدية) ، وعليه وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى ما يلي (المطلب الأول) دور البلدية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية المحلية، (المطلب الثاني) دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية، (المطلب الثالث) دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: دور البلدية كعنصر فاعل في تحقيق التنمية المحلية.

أولا: البلدية.

تعد البلدية اللبنة الأساسية في حرم الإدارة العامة والحجر الأساس في الدولة¹ ، والتي لها العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع المحلي ، اذ تعمل على تحقيق التنمية على مستوى الإدارة المحلية، بتوفير كافة الضروريات والحاجيات التي تتطلبها الحياة في المجتمع المحلي لقد اعترف القانون للإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، فهي هيئة لامركزية ووحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ، لها دور

¹ كلثوم سوداني، محمد رحموني، فتحة حملاوي، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق. أدرار، 2013 / 2014، ص30.

كبير في إحداث التنمية واختيار البرامج الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات مواطنيها وفق استراتيجية مدروسة بإمكانيات وآليات محلية.¹

تعريف البلدية وخصائصها:²

لتعريف بالبلدية وأهم الخصائص التي تتميز بها يجب الإحاطة بالقوانين المنظمة لها.

1 - تعريف البلدية:

تعد البلدية دائرة حكومية تقوم بتطوير المدن والقرى المحيطة بها وإنارة الطرق وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الإرشادية وتنفيذ المخططات ، وتنظيم الأسواق وتقوم بتصرف مياه الأمطار والمحافظة على نظافة المدينة وتقوم الدولة بتخصيص ميزانية ضخمة للبلدية من أجل التطوير وتحسين مظاهر المدن.³

لقد عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من قانون 90 / 08 المؤرخ في 7 افريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما قانون البلدية لسنة 1967 عرف بأن « البلدية هي مجموعة من الجماعة الإقليمية والسياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»..

وهناك من يعرف البلدية على أنها الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية الاقتصادية

¹ الهاشمي ناجمي، دور البلدية في البلدية المحلية، الهياكل القاعدية انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ص 7.

² شويخ بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام - 2010 - 20، ص15.

³ محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، ص147.

الثقافية تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية¹، التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الإمتيازات المقررة على الأشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية، كما تعرف البلدية على أنها تجسيد العلاقة الوطيدة بقاعدة المجتمع ودورها المتميز في إيجاد الحلول لمشاكل المواطنين اليومية والمستمرة ، كما أنها تشكل دعامة سياسية لسلطة الدولة وميدان تطبيقاتها².

من خلال الدساتير التي مرت بها الجزائر المتتالية التي جاء ذكر البلدية متماشيا مع الأنظمة القائمة ومسودة الدساتير، ففي أول دستور للبلاد بعد الاستقلال بتاريخ 10 سبتمبر 1963 عرفت البلدية من خلال المادة 09 من الدستور «على أنها وحدة إدارية يتولى القانون بتحديد مداها واختصاصاتها وتعتبر البلدية أساس المجموعة الترابية..... » على أنها المجموعات الاقتصادية والاجتماعية 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 فلقد جاء في نص المادة 36 المجموعات الاقليمية البلدية والولاية من الدستور على أن البلدية هي « المجموعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية هي القاعدة». ونصت المادة 15 من دستور 1989 المؤرخ في فيفري 23 على أن « الجماعات الاقليمية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية».

وجاء التعديل الدستوري لسنة 2016 المؤرخ في 07 مارس 2016 في المادة 16 منه على أن « الجماعات الإقليمية هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة الاقليمية» ومن خلال القانون المنظم للإدارة المحلية عرف المشرع الجزائري البلدية، حيث جاء قانون البلدية رقم 67 - 24 المؤرخ في 10 جانفي 1967، عرف البلدية على أنها « الجماعة الاقليمية السياسية الادارية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والأساسية»

¹ عامر الحاج ، مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية، دراسة حالة بلدية بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير، ص 93.

² فاطمة الزهرة غفاري، زكرياء زحوط، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص ادارة ومالية، كلية علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017 - 2018، ص09.

وجاء قانون رقم 90 - 08 المتعلق بالبلدية والمؤرخ في 07 افريل 1990 في المادة 01 منه بأن البلدية « الجماعة الاقليمية الاساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون»

أما قانون البلدية رقم 11 - 10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 فقد عرف البلدية في المادة 01 منه على أنها «الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون» ونصت المادة 02 منه على أن البلدية هي القاعدية الاقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة، وتشكيل إطار مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية¹.

2- مميزات وخصائص البلدية²:

تتميز البلدية بمجموعة من الخصائص والمميزات منها القيام بنشاطاتها المعتادة لتحقيق المنفعة العامة³.

تتمتع البلدية بالاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة التي تمكنها من القيام بمهامها بكل حرية واستقلالية⁴.

ثانيا : هيئات البلدية .

نصت المادة 13 من قانون 08/90 على أن البلدية تتشكل من هيئتين هما هيئة المداولات والهيئة التنفيذية وأضاف قانون 11/10 المتعلق بالبلدية هيئة أخرى ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

- المجلس الشعبي البلدي (هيئة المداولات)

- رئيس المجلس الشعبي البلدي (هيئة التنفيذ).

¹ أمال دوداح، نبيلة مشري، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة .بومرداس .كلية الحقوق بودواو قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015 - 2016، ص14.

² عامر الحاج ، المرجع السابق، ص 95.

³ فاطمة الزهرة غفاري، زكرياء زحوط، المرجع السابق، ص11.

⁴ أحمد بوضياف، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ص 313.

- الهيئة الادارية التي ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وتمارس هذه الهيئات البلدية أعمالها في اطار التشريع والتنظيم المعمول به.

1- المجلس الشعبي البلدي¹:

إن المجلس الشعبي البلدي هو محور البلدية بل والقطب الروحي الذي تدور حوله الحياة العامة في البلدية ، وهو يمثل أبناء المنطقة المحلية والساكن الأول على حسن سير الشؤون المحلية ، لذلك نجد أن المشرع في قانون البلدية قد وسع من اختصاصه وجعلها مطلقة عبارة عن خطوات عريضة وعامة وفي مجالات عدة².

أ- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي :

يعتبر المجلس الشعبي البلدي المسير للبلدية عبر القيام بالمداولات واتخاذ القرارات المتعلقة بسير البلدية ، يتم اختيار اعضاء المجلس عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من طرف المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية للبلدية ولمدة 05 سنوات، وتختلف التشكيلة من بلدية الى أخرى بحسب تعداد السكان في البلديات وهذا ما نجده في قانون الانتخابات رقم 12/11 في المادة 79 منه اذ تنص على ما يلي³:

« تغير عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعداد الوطني للسكن والسكان»⁴.

إن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي تشمل جميع المجالات والنشاطات المتعلقة بالمجلس سواء السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية زد على ذلك هناك عدة صلاحيات يمكن القيام بها مثل الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة والتنمية المحلية وهي جميع المخططات التنموية في جميع المجالات خاصة التي تعمل على تشجيع

¹ أمال دوداح، نبيلة مشري، المرجع السابق، ص ص17-21.

² بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص78.

³ شويخ بن عثمان، المرجع السابق، ص24.

⁴ إسماعيل فريجات، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص تنظيم اداري ،كلية الحقوق ، والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة الوادي 2013 / 2014، ص ص92-93.

الاستثمار وترقيته في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز وكذا الاشراف على التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والتسليّة والسياحة الى جانب و السهر على نظافة المحيط وحفظ الصحة وطرقاّت البلدية.¹

ب - أعمال المجلس الشعبي البلدي:

تطبيقا لأحكام قانون البلدية المتعلقة بالتداول والمرسوم التنفيذي رقم 13-105 المؤرخ في 17/03/2013 والمتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي فان المداولات تخضع لإجراءات خاصة².

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا تتعدى مدة كل دورة خمس (05) أيام اذ لا بد له ان يصادق على النظام الداخلي في أول دورة بعد اعداده ، وفي حالة الظروف الاستثنائية التي تكون مرتبطة بخطر وشيك او كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون ويخطر الوالي بذلك فورا ،نص المادة 18 من قانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1434 الموافق ل 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية يعقد دوراته في مقر البلدية الا انه في حالة القوة القاهرة يمكنه ان يجتمع في مقر آخر خارج عن إقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي نصت المادة 19 من نفس القانون على أن «.....»

يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول اعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية، ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس من رئيسه وتكون في سجل المداولات وتسلم هذه الاستدعاءات مرفقة بمشروع جدول الاعمال بواسطة ظرف محمول الى أعضاء المجلس الشعبي البلدي في مدة 10 أيام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام ، وفي حالة الاستعجال يتم تخفيض المدة على ان لا تقل على يوم كامل ويلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات في الأماكن المخصصة للجمهور.

¹ محمد خشمون، المرجع السابق، ص165.

² عبد الوهاب بوضياف، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر، ص50.

ج- مداوالت المجلس الشعبي البلدي:

يباشر المجلس أعماله عن طريق إعداد المداوالت المصادق عليها من طرف اعضاء المجلس، تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، تحرر المداوالت باللغة العربية وتسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من رئيس المحكمة المختصة اقليميا ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداوالت في أجل 08 أيام لدى الوالي وتكون قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد 21 يوما من تاريخ ايداعها باستثناء المداوالت المتعلقة بالميزانية وحسابات قبول الهبات والوصايا الاجنبية واتفاقية التوأمة والتنازل عن الأملاك العقارية للبلدية ، اذا كانت المداوالت غير محررة باللغة العربية او ماسة برموز الدولة وشعائرها و غير مطابقة للقوانين والتنظيمات او مخالفة للدستور فإنها تعد باطلة بقوة القانون ويقوم اعلان الوالي ببطلان المداولة بقرار نص المادة 59 من قانون 11/10.

د- لجان المجلس الشعبي البلدي¹.

تنص المادة 31 من القانون البلدي على ان المجلس الشعبي البلدي يتشكل من بين اعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، في حين يمكن تشكيل لجان مؤقتة (الخاصة) من أجل تحقيق تنظيم داخلي وممارسة اختصاصاته ومعالجة المسائل التي تهم البلدية ، يحدد عدد اللجان الدائمة كما يلي :

- ثلاث (03) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20000 نسمة أو اقل.
- أربعة (04) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 20001 الى 50000 نسمة.

- 05 (لجان) بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها من 50001 الى 100000 نسمة.

- 06 (لجان) بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100000 نسمة.

¹ شويخ بن عثمان، المرجع السابق، ص98.

هـ - رئيس المجلس الشعبي البلدي (الهيئة التنفيذية)¹.

تتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس ويساعده نواب و يحددها القانون تبعا لعدد المقاعد التي حصلت عليها².

- يتم تعيين الرئيس من القائمة التي تحصلت على أغلبية الاصوات، وفي حالة التساوي يعلن رئيسا المرشح او المرشحة الأصغر سنا ، ويرسل محضر التصيب الى الوالي ويعلن للعموم عن طريق إصاق المحضر بمقر البلدية.
- يتم إنهاء مهمته بانتهاء العهدة او الوفاة او الاقصاء او الاستقالة.

ع- صلاحيات رئيس المجلس البلدي³:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بازدواجية الصفة وهي تختلف باختلاف الوضع التي الذي يكون فيه سواء كان ممثل للبلدية او ممثلا للدولة⁴.

*صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للبلدية:

حددها القانون رقم 11 - 10 في الفرع الثاني منه الفقرة الاولى المواد من 77 الى 82 انطلاقا من كون البلدية شخص معنوي عام فان وجود شخص يمثلها هو من الآثار التي تترتب عن كونها تتصف بذلك ، ولقد عهد القانون للممثل بمهمة التمثيل والتعبير عن إرادة البلدية ويتجلى ذلك من خلال الصلاحيات المخولة له و هي التي على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

- تمثيل البلدية في جميع المراسيم التشريعية والتظاهرات الرسمية.
- تمثيل البلدية في كل اعمال الحياة المدنية والادارية وفق الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به.
- إعداد مشروع جدول أعمال الدورات وبتزاسها ويسهر على تنفيذ المداولات.

¹ عبد الوهاب بوضياف، المرجع السابق، ص10.

² عامر الحاج ، المرجع السابق، ص ص101-103.

³ بوعمران عادل، ص83.

⁴ شويخ بن عثمان، المرجع السابق، ص ص 29-30.



- تنفيذ ميزانية البلدية وهو الأمر بالصرف .

- يقوم تحت رقابة المجلس الشعبي البلدي وباسم البلدية بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة لممتلكات البلدية وإدارتها.

- التقاضي باسم البلدية ولحسابها .

- إدارة مداخيل البلدية والأمر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية... الخ.

*** صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للدولة¹:**

يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة المؤهلة على مستوى البلدية للسهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات ، ومن خلال مهامه المتعلقة بضمان النظام والسكينة والنظافة العمومية على المستوى العمومي².

حددت هذه الصلاحيات بموجب القانون 11 - 10 في الفقرة الثانية المواد من 85 إلى غاية 95 نذكر منها:

- يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على احترام وتطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في نص المادة 85 من نفس القانون.

- يتمتع بالصفة الضبطية للحالة المدنية ويقوم بإبرام جميع عقود الحالة المدنية طبقا للتشريع الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا نص المادة 86 من نفس القانون و تحت مسؤولياته تفويض إمضائه للمندوبين البلديين والمندوبين الخاصين او إلى موظف بلدي.

- ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية.

- يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة وحماية الاشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة او حادث وذلك بتفعيل مخطط الاسعافات لحماية الاشخاص والممتلكات.

¹ كلثوم سوداني، محمد رحموني، فتحة حملاوي، المرجع السابق ص 49.

² محمد خشمون، المرجع السابق، ص 191.

* **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية¹ :**

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير للجلسات ويتخذ الاجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ المداولات، ويقدم تقرير... ، كما يمكنه القيام بمهمه التنفيذ نص المادة 69 من القانون 11 - 10.

غ- قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي².

يصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي عدة قرارات أثناء ممارسة مهامه وبموجب القوانين والتنظيمات، ويتخذ كل التدابير الخاصة بذلك.

تسجل القرارات حسب تاريخ إصدارها في السجل البلدي وترسل للوالي خلال 48 ساعة مقابل وصل استلام وتصبح قابلة للتنفيذ بعد شهر من تاريخ إرسالها للوالي في حالة الاستعجال تنفذ فوراً بعد إعلام الوالي بذلك.

المطلب الثاني: دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية.

يمارس الوالي سلطات كثيرة سواء باعتباره ممثلاً للدولة أو باعتباره ممثلاً للولاية والهيئة التنفيذية باعتبار الوالي هو ممثل الدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية وبالتالي فمنصبه له مركز قانوني أساسي في التنظيم الإداري اللامركزي.³

لقد سعى قانون الولاية إلى تعزيز سلطة الوالي ومعالجة حالة الانسداد في المجلس الشعبي الولائي. يتمتع الوالي بعدة صلاحيات تنموية يمكن أن نقسمها إلى نوعين أساسيين كممثل للولاية وفي هذا الإطار له صلاحيات عديدة، وكممثل للدولة في إقليم الولاية من جهة أخرى، وله في هذا الطرح عدة صلاحيات أخرى .

أولاً: صلاحيات الوالي كممثل للدولة ومفوض الحكومة.

¹ أمال دوداح , نبيلة مشري، المرجع السابق، ص 22.

² شويخ بن عثمان، المرجع السابق، 34.

³ محمد علي، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص155.

يعتبر الوالي ممثلاً للدولة ومفوضاً للحكومة على مستوى إقليم الولاية وهذا ما نصت عليه المادة 110 من قانون الولاية وبهذه الصفة ينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة، ولذا يعهد إليه تنفيذ تعليمات مختلف الوزارات على مستوى إقليمه كما يتولى التنسيق بين مختلف المصالح داخل تراب الولاية، ويستثنى من ذلك العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية و التعليم العالي، وعاء الضرائب و تحصيله، الرقابة المالية، إدارة الجمارك مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية. المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية¹، وتحدد صلاحيات الوالي كممثل للدولة ومفوض الحكومة في النقاط التالية :

- حماية حقوق المواطنين وحرياتهم و السهر على تنفيذ القوانين واحترام رموز الدولة على الإقليم.

- السهر على المحافظة على النظام العام والأمن والسلامة والسكينة العمومية .

توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تحقيق المهام السابقة ويسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية وتنفيذها ويمكنه في إطار هذه المخططات تسخير الأشخاص والممتلكات وفق التشريع والتنظيم المعمول به ،الوالي هو الأمر بالصرف لميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح التنمية المحلية².

ثانيا: دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية.

يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ويؤدي الوالي كل أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تكون ممتلكات الولاية باسم الولاية وتحت رقابة المجلس الشعبي

¹ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 88.

² المواد من 111 إلى 121 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق.

الولائي"¹، ومن الناحية المالية يعد الولائي الأمر بالصرف على مستوى الولاية، ويعد مشروع الميزانية ويتولى تنفيذ هذه الميزانية مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها².

كما يتولى الولائي إبرام العقود والصفقات باسم الولاية ويقدم الولائي أمام المجلس بياناً سنوياً حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة ويتولى الولائي سلطة الإشراف على المصالح التابعة للولاية ويمارس السلطة السلمية المقررة قانوناً على مجموع الموظفين التابعين للولاية .

المطلب الثالث: دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية.

للمجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية عدة أدوار سنحاول في هذا المطلب التطرق إليها من خلال مايلي:

1- في مجال الاختصاصات العامة:

يتداول المجلس الشعبي الولائي في مجالات عدة ورد ذكرها في المادة 77 من القانون -12-07 وهي : الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. السياحة، الإعلام والاتصال، التربية والتعليم العالي والتكوين، الشباب والرياضة والتشغيل، السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية، الفلاحة والري والغابات، التجارة والأسعار والنقل، الهياكل القاعدية والاقتصادية، التضامن ما بين البلديات وتعود الفائدة للبلديات المحتاجة والتي يجب ترقية³، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترقية المؤهلات النوعية والمحلية.

2- في مجال التنمية الاقتصادية والهياكل القاعدية:

يمارس المجلس الصلاحيات التالية:

¹ علاء الدين عشيبي، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى مين مليلة 2006، ص 113.

² عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 242.

³ المادة 77 من قانون الولاية -12-07، المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في فبراير 2012.

أ- يعد مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار المشاريع والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية. يناقش المجلس

الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدى اقتراحاته بشأنه.¹

ب- يبادر المجلس الشعبي الولائي بأشغال وتهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها ويقوم بتصنيف الطرق حسب القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ويسعى المجلس للاتصال بالمصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بالترقية وتنمية هياكل استقبال الاستثمارات²، ويبادر بكل عمل يهدف إلى تشجيع التنمية الريفية ولاسيما في مجال الكهرباء وفك العزلة .

3- في مجال الفلاحة والري:

يمارس المجلس الصلاحيات التالية:

يبادر المجلس الشعبي الولائي لوضع كل مشروع يهدف إلى توسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويعمل على تشجيع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية، ويضع مخططات لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف ، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في نفس المجال في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية، يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط والصغير. يساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في المشاريع والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطهير وإعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.³

4- في المجال الاجتماعي والثقافي والسياحي:

يمارس المجلس مهامها كثيرا ذات طابع اجتماعي وثقافي طبقا للمواد من 93 إلى 99 حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة أساسا في ما يلي : التشغيل

¹ المادة 80 من قانون الولاية 12-07 نفس المرجع.

² عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، جسر للنشر و التوزيع الجزائر، 2012، ص 233.

³ المواد 84،85،86،87 من قانون الولاية 12-07.

(وخاصة بالنسبة للشباب) إنجاز هياكل الصحة العمومية , القيام بأعمال الوقاية الصحية، مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى رعاية (المعاقين، المسنين)، إنشاء المؤسسات الثقافية والرياضية وتنمية التراث الثقافي والسياحي بالولاية.¹

5- في مجال السكن:

خصص قانون الولاية لسنة 2012 مادتين لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال السكن هما المادة 100 و101، وخصص قانون الولاية لسنة 1990 للسكن مادة واحدة وهي المادة 82.

وبدأت المادة 100 بعبارة " يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برامج السكن " بما يعني ان الأمر جوازي وليس وجوبي ومن منطلق أن أزمة السكن طالت كل الولايات فانه من مصلحة المجلس المساهمة في وضع برامج السكن الريفي على مستوى الولاية كخطوة للتعبير عن الاهتمام بانشغالات المواطنين ومحاولة الاستجابة إليها كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في وضع برامج للقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربته ويساهم المجلس في عمليات التجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية والمحافظة على الطابع المعماري.

6- في مجال الهبات والوصاية:

يبت المجلس الشعبي الولائي طبقا لنص المادة 133 من قانون الولاية في قبول أو رفض الهبات أو الوصايا سواء كانت مقرونة بأعباء أو شروط أو تخصيصات أخرى.²

ثالثا : مصادر الولاية في تمويل التنمية المحلية.

نص قانون الولاية 12-07- على أن موارد الميزانية والمالية للولاية تتكون من: التخصيصات، نتائج الجباية والرسوم .الإعانات ونتائج الهبات والوصايا. مداخيل ممتلكاتها، القروض، نتائج مقابل الخدمات التي تؤديها الولاية جزء من الناتج حق امتياز للفضاءات

¹ محمد الصغير بعلي، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014، ص82.

² المادة 133 من قانون الولاية 12-07، المرجع السابق.

العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية التابعة للأماكن الخاصة للدولة . الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

أولا - أهم الموارد الذاتية الخاصة بالولاية هي مصادر داخلية وخارجية.

1- مصادر التمويل الداخلية:

و تتمثل في الرسم على النشاط المهني الدفع الجزافي . الرسم على الإسكان .
التمويل الذاتي.¹

أ- الرسم على النشاط المهني.

يتم تطبيق هذا الرسم على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو الذين يزاولون نشاطا غير تجاريا.

ب- الدفع الجزافي.

تقع هذه الضريبة على الأشخاص الاعتباريين والطبيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات و أجور وتعويضات وعلاوات. وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات و الأجور والتعويضات بنسبة 6% أما بالنسبة للربوع والمعاشات فيتم حسابها 2% وتتوزع قيمة هذه الضريبة بنسبة 30% للبلدية و 70% للصندوق المشترك للجماعات المحلية, توزع حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية والمتمثلة في 70% كما يلي : الولايات 20 % والبلديات 60% والصندوق المشترك لعمليات التضامن 20% وهذا يبين أن الولاية تستفيد من قيمة ضريبة الدفع الجزافي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يقوم بتوزيع قيمة الضرائب على الجماعات المحلية.

¹ عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، المرجع السابق، ص 243.

ت - رسم الإسكان.

كان يطبق على ولايات العاصمة وعنابة وقسنطينة و وهران فقط ثم امتد بموجب قانون المالية لسنة 2003 لكل البلديات والولايات ومقر الدوائر الحضرية الرئيسية خصص لصيانة الحظيرة العقارية للبلديات والولايات وحددت ترقيته كما يلي :

300 دج للعمارات ذات طابع السكني و 1200 دج للمحلات ذات الطابع التجاري غير التجاري والحرفي ونشاطات أخرى.¹

ث - التمويل الذاتي.

ينص قانون الولاية في نص المادة 152 منه على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار وتظهر هذه الاقتطاعات من خلال ناتج استغلال امتياز المرافق العمومية وناتج مساهمتها في رأس المال وإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية وناتج القروض والهبات والعطايا... الخ . ويستهدف هذا الإجراء ضمان التمويل الذاتي للجماعات المحلية في أثناء تنفيذ المشاريع حتى تتمكن من تحقيق الحد الأدنى من الاستثمار.

ج - مداخيل الأملاك.

تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة ن وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص و أهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية و حقوق الإيجار و حقوق استغلال الأماكن كالمعارض والأسواق.²

¹ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 244.

² حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، التمويل المحلي والتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 12.

ح- إيرادات الاستغلال المالي.

تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن والكيل والقياس وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في قسم اللحوم أو حفظها كما يمكننا أن نضيف الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي والمتاحف العمومية والحظائر العمومية.¹

2 - مصادر التمويل الخارجية.

للولاية عدة مصادر مالية خارجية يمكن اعتبارها أهم موارد الولاية خصوصا وإن الولاية تعاني من نقص الموارد المالية الداخلية وهذا ما يجعل الموارد المالية الخارجية مصدرا أساسيا في تمويل المشاريع التنموية بغض النظر عن درجة استقلالية الولاية عن الدولة ومن أهمها نذكر ما يلي:

أ- الصندوق المشترك للجماعات المحلي:

ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. يعرف بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال.

ب- القروض:

يمكن أن تقوم الجماعات المحلية بالاقتراض لإنجاز برامج التجهيز المحلي غير أنه مشروط بقدرات التسديد التي تتوفر عليها الجماعات المحلية و إن اللجوء إلى الاقتراض نادر في الجزائر، قد اضطلع بدور تمويل الجماعات المحلية عدة مؤسسات مالية كالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و عدة بنوك كالقروض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية المحلية.²

¹ منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر / شبكة الانترنت مؤرخ في 24 فبراير 2013.

² أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وآفاق، مذكرة ماجيستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص 67.

ج- الإعانات الحكومية:

إن السلطات المركزية تلعب دورا هاما في التمويل المحلي وذلك عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية وبما أن الإيرادات الذاتية الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات فإن السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو التحويلات الحكومية.¹

المبحث الثاني: صعوبات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر .

بالحديث عن الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه هذه الأخيرة في الوصول إلى الأهداف ، حيث يعتبر موضوع الجماعات المحلية من بين مواضيع الساعة الذي شغل اهتمام الكثير من دول العالم نظرا لما تقوم به من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي. و لقد حظيت التنمية المحلية بأهمية كبيرة في السياسة التي انتهجتها معظم الدول و من بينها الجزائر، حيث أضحت التنمية المحلية بمثابة المحرك الرئيسي والفعال للاستجابة السريعة و الحقيقية لاحتياجات المواطنين، رغم الصعوبات و المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تلبية حاجيات المواطنين في إقليمهم، و كذا تحسين مستوى معيشتهم. إلا أن تحقيقها يعتمد على إزاله هاته المعوقات ، حيث سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مايلي : (المطلب الأول) معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، (المطلب الثاني) المجلس الشعبي البلدي في مواجهة النقائص التنموية، (المطلب الثالث) الولاية وصعوبات التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

إذا كان هناك متطلبات ومبادئ يجب توفرها لتحقيق التنمية فلا بد من الإحاطة² ومعرفة الأسباب والمعوقات التي تحول دون الوصول الى التنمية وهي كثيرة ونذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

- السياسة المتبعة في حل المشكلات اليومية والتي لا ينتج عنها سوى إشباع

¹ عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص 105.

² أمال دوداح، نبيلة مشري، المرجع السابق، ص 36.

للأحداث اليومية وفقط.

- غياب الدراسة لأصل المشكلة وربما عالجت المشكلة بأحداث مشكلة أخرى.
- إهمال مفهوم العملية في تنمية المجتمع المحلي ، ويقصد بالعملية الجهود المنظمة من أجل أحداث التغيير.
- غياب التركيز أثناء العملية وإقامة مشروع التنمية دون الاعتماد على أخصائي التنمية .
- ضعف المشاركة الشعبية واللامبالاة والعزلة وعدم الاهتمام من المواطنين وهي السمات الغالبة التي باتت الشعوب تعيشها خاصة مجتمعات العالم الثالث .
- البيروقراطية من المشكلات المستعصية في بعض الجهات الادارية و المؤسسات للدولة، حيث يتطلب دراسة معينة ومعمقة للوقوف عند أصل المشكلة ومعالجتها والحد من آثارها.
- بعض المظاهر المتمثلة في نوع من المثالية في تحقيق الأهداف أي أن القادة يسعون الى التنمية في المجتمع من خلالها بعيدا عن الواقع المعاش.
- التشخيص وهو من أهم معوقات التنمية المحلية ، التشخيص السليم لطبيعة المشكلة كما أن هناك معوقات أخرى مقسمة كالآتي:
- أولاً: **العوامل المادية والمالية:** مثل ضعف الموارد المالية لبعض الوحدات المحلية...
- ثانياً: **العوامل الثقافية:** المعتقدات والأعراف المترسخة لدى أفراد المجتمع المحلي مثل الولاء لمن لا يملكون الكفاءة والقدرة على التسيير والتنظيم.
- ثالثاً: **العوامل الاجتماعية:** التركيبة غير المتجانسة للسكان، الارتفاع المفرط وغير المنتظم للكثافة السكانية....
- رابعاً: **العوامل السياسية:** مثل الصراعات الطائفية، الصراعات السياسية¹ من أجل الوصول للسلطة، ضعف دور الفواعل غير الرسمية، ضعف المشاركة السياسية. العوامل التنظيمية مثل عدم كفاءة الإداريين الراجع للعديد من الأسباب "التكوين، التدريب.....

¹ المرجع نفسه، ص 36.



المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي في مواجهة النقائص التنموية.

يعاني المجلس البلدي (البلدية) من عدة نقائص حال دون الوصول الى الأهداف المنشودة في تحقيق التنمية المحلية ، وهو ما ساهم في خلق حالة من عدم الرضا لدى المواطنين المحليين بخصوص عمل الهيئات الرسمية، حيث سنحاول حصرها فيما يلي:

أولاً: ضعف الموارد المحلية وضعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة.

1- ضعف الموارد المحلية:

حيث تعاني جل البلديات في الجزائر من ضعف في تحصيل مواردها المحلية، إذ أن أكثر من 50% من البلديات الموجودة في وسط البلاد او المناطق الحدودية لا تغطي مداخلها المحلية حجم احتياجات سكانها المحليين، مما يجعلها قاصرة على وضع برامج تنموية ومتابعة عملية إنجازها. وهو ما يؤدي بها وبصفة تلقائية إلى التوجه نحو ميزانية الدولة، بغية تسديد وتلبية احتياجات مواطنيها الأساسية، خاصة وأن قانون البلدية الجديد رقم 11/10 لا يتنافى وقضية دعم الدولة لوحداتها المحلية (البلدية) بالأموال الكافية لانجاز المشاريع على مستوى أقاليمها ، ويعود سبب ضعف الموارد المالية المحلية على مستوى مناطق الحدودية والداخلية إلى مجموعة من الأسباب متمثلة أساسا في ضعف البنيان الصناعي والزراعي وكذا البنيان السياحي.

2- ضعف السياسات التنموية بخصوص التنمية المتوازنة:

ويكمن جوهر هذا العنصر في غياب استغلال النسب للميزة التنافسية للمحيط التنموي ، حيث لم تترجم ولايات الحدود والولايات الداخلية كافة إمكانياتها المادية والاقتصادية والبشرية لخدمة التنمية على كافة المناطق وفي جميع المستويات بل ركزت على بلديات دون أخرى، مما أنتج العديد من البلديات الفقيرة البعيدة عن أبسط مظاهر التنمية المحلية، وهو ما أدى إلى خلق اللاتوازن بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية داخل إقليم كل ولاية.¹

¹ عبد الدين بن عمراوي، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 ، العدد الخاص ، 2021، ص 268-270.

ثانيا: مشاكل تنظيمية وتقنية ومشاكل متعلقة بالموارد البشرية .

1- مشاكل تنظيمية وتقنية:

تتجسد هذه المشاكل مجتمعة في عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية على مستوى المناطق الحدودية، فالجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامة، والتنمية المحلية خاصة أمر أساسي وضروري لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها، وبذلك فإن لامركزية التخطيط غير مجسدة كما ينبغي في تلك المناطق، ولا تؤدي دورها نظرا لسلبياتها المرتبطة بعدم وجود ترابط وتماسك بين أجهزة الإدارة من جهة، وكذلك قلة التأطير فيما يخص مسألة الإشراف على المهام من جهة أخرى.¹

2- مشاكل متعلقة بالموارد البشرية : Reasons for human resources

إن ما يمكن قوله عن وضعية الموارد البشرية على مستوى البلدية والجماعات الإقليمية في الجزائر بصفة عامة أنها سيئة، نظرا لمجموعة من الأسباب منها ما هو مرتبط بالسياسات التشغيلية على المستوى المحلي من جهة، ومنها ما هو مرتبط بغياب التكوين ووسائل إصلاح ورفع كفاءة الموارد البشرية المحلية (خاصة المنتخبين) من جهة ثانية، ويمكن حصر أهم السمات التي تتميز بها الموارد البشرية على مستوى البلدية في خاصيتين رئيسيتين هما التضخم الكمي والنقص النوعي.

ثالثا: كثرة العوائق الإدارية:

إن أهم المعوقات من الناحية الإدارية تتمثل أساسا في: -بيروقراطية التسيير، حيث نجد أن هناك بطؤ شديد في الإجراءات الإدارية وكثرة الوثائق الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة إنجاز أو تنفيذ مشروع تنموي معين. التهرب من تحمل المسؤولية، حيث نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتوجيههم وتسهيل الإجراءات لهم.

¹ المرجع نفسه، ص 268-270.

- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المسبقة لمختلف البرامج التنموية، حيث تقوم البلديات بإعداد البطاقات التقنية لجميع المشاريع المقترحة بطريقة متسعة وغير مدروسة وفي ظرف وجيز، وذلك آخر كل سنة مباشرة بعد تلقيها مراسلة مصالح الوصاية المكلفة بهذا الملف وهذا ما يؤدي إلى عرقلة وتأخر تنفيذ المشاريع لما يترتب عن ذلك من مشاكل أهمها: عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم توفير الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج، عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.

- عدم وصف جميع الوثائق المرفقة والناقصة في ملفات العروض.
- عدم احترام الآجال الخاصة بمراحل تنفيذ الأشغال.
- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.¹
- حدوث خلافات ومنازعات مع مؤسسات الانجاز غالبا ما تكون لصالح هذه الأخيرة.
- التأخر في إقفال العمليات التي تم إنجازها كليا بسبب بيروقراطي.

المطلب الثالث: الولاية وصعوبات التنمية المحلية في الجزائر.

تعتبر الولاية وحدة من الوحدات الإدارية للدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون العام، فهي تتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية مستقلة، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق التنمية، ويظهر ذلك من خلال أن المشرع الجزائري حول للولاية صلاحيات كثيرة في مختلف القوانين والتنظيمات وأيضا من خلال منحه الصلاحيات في إعداد برامج ومخططات تنموية ولائية، ورغم كل هذه الصلاحيات إلا أن الولاية تعاني من صعوبات كثيرة تؤثر سلبا في تحقيق الأهداف التنموية المحلية.²

1- الصعوبات المالية للتنمية المحلية في الولاية.

إن الحديث عن العائق المالي وتأثيره على التنمية المحلية من التدابير المتخذة في مجال إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد من خلال إصدار التشريعات في مجال المالية

¹ المرجع نفسه، ص 270.

² أحمد مصطفى خاطر، نموذج المجتمعات المحلية، (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)، مصر، الكتاب الجامعي الحديث 1999، ص 53.

والجبائية بشكل خاص، غير أن الملاحظ أن جل البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر في برامج التنمية المحلية وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان، وهذا بسبب صعوبة من الصعوبات التي تم الحديث عنها سابقا، غير أن دور هذه الصعوبة يعتبر بالغ الأهمية نتيجة التراكمات السلبية على ميزانيات سنوات متعددة، ويعتبر بمثابة عبء حقيقي أمام تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

وتحاول الدولة معالجة مشكلة العجز المالي المزمن للبلديات، من خلال تحقيق التوزيع العادل والمتوازن للموارد، وكذا إصلاح نظام الجبائية المحلية بهدف تعظيم إمكانات وفرص اعتماد البلديات على ذاتها لسد فجوة العجز المالي. وقد بينت العديد من الدراسات الأكاديمية المنجزة في هذا المضمار افتقار البلديات للموارد الجبائية المتأتية من الإدارة الجبائية.

أولا: مفهوم ميزانية الولاية:

لميزانية الولاية أبعاد مختلفة تتمحور حول الدور الذي تلعبه وكذا الأهداف المسطرة لها، كما أنها الوثيقة المالية الأكثر أهمية، باعتبارها أداة تستعمل لمعرفة الوضعية المالية للولاية.

هي عبارة عن جدول تقديرات الإيرادات والنفقات الخاصة للولاية، كما أنها عبارة عن قرار ترخيص للإدارة يسمح بحسن سير المصالح وتنفيذ برنامجها الخاص بالتجهيز والاستثمار وتكون معتمدة سنويا ومخصصة من طرف المجلس الشعبي الولائي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الولاية لسنة مالية مقبلة.

كما عرفت الميزانية في قانون الولاية لسنة 1990 بأنها جدول التقديرات الخاصة بالإيرادات للجماعات المحلية والنفقات السنوية الخاصة بالولاية حسب المادة 90/09 فإن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا وهذا ما أكدته قانون الولاية لسنة 2012 ، الذي عرف ميزانية الولاية في المادة 157 بأنها " هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات

السنوات الخاصة بالولاية، كما أن القرار بالترخيص و الإدارة يسمح لسير مصالح الولاية ويتقصد برنامجها الخاص بالتجهيزات والاستثمار".

أ) أسباب عجز ميزانية الولاية.

تعتبر ظاهرة العجز في ميزانية الولاية من أصعب المشاكل التي تعوق التنمية المحلية ويؤدي الإخلال بمبدأ التوازن المالي إلى تجاوز النفقات وبالتالي حدوث عجز مالي، ومن بين الأسباب التي ساهمت في العجز المالي لميزانية الولاية ما يلي:

1) تزايد نفقات الولاية من بينها نفقات التسيير نفقات التجهيز والاستثمار وضعف العائدات الضريبية:

ب) إعادة النظر في النظام الجبائي:

- إن المنظومة الجبائية المالية معقدة إذ تصب فيها كل الضرائب المحلية وضرائب الدولة المركزية، مما يعيب الجبائية المحلية، وبالتالي ينجم عنها نظام جبائي مختلط تتعايش فيه جباية محلية وجباية وطنية يعاد توزيعها على الميزانية المحلية ومن أجل إعادة النظر في النظام الجبائي يجب الاعتماد على :

- تحسين فعالية النظام الضريبي وإشراك الجماعات المحلية في وضعه.
- الابتعاد عن التوزيع التمييزي لمنتجات الضرائب.
- مكافحة التهرب الضريبي.¹

2) تامين الإيرادات: تشكل الإيرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع أو

عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل والقياس وعوائد الرسوم على الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم وحفظهما بالإضافة إلى الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي، والمتاحف العمومية والحظائر العمومية.

ثانيا : أسباب العوائق المالية للتنمية المحلية .

¹ د. مفيدة لمزري، عجز المالية المحلية في الجزائر، الأسباب الانعكاسات والحلول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بميلة 2021، ص 5-12.

1- عدم كفاية الموارد المحلية بسبب محدودية مصادرها أو عدم القدرة على تجميعها أو بسبب ضعف التحكم في عملية الإنفاق، وسوء تخصيص الموارد أو بسبب التقسيم الإداري الذي لم يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي عند إنشائها واكتفائه بالبعد الاجتماعي والإداري أو سبب عدم الاعتماد على المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الموارد المعتمدة من طرف السلطات الوطنية.

2- ضعف قدرات الإدارة المحلية المالية ونقص التحكم في تقنيات التسيير المالي الذي ينعكس في عدم تخصيص الموارد المتاحة بشكل فعال ويتضح ذلك من خلال:

أ- تعدد مجالات التدخل وتكراره بشكل دوري ومستمر يؤدي إلى استنزاف الموارد وعدم جدوى عمليات الإنفاق.

ب- عدم كفاية أو وجود اعتمادات لتكوين إطارات وأعضاء المجلس وإيفادهم لمتابعة دورات تدريبية داخل الوطن وخارجه بهدف تأهيلهم، وتنمية خبراتهم ومعلوماتهم في مجالات عملهم وتخصصهم وصلاحياتهم.¹

ج - نقص المخصصات اللازمة لتوفير وسائل العمل والنقل.

د - عدم تجميع الأملاك المحلية المنتجة وإهمال بعضها وعدم استقلاليتها وفق صيغ الشراكة.

هـ- عدم تخصيص مبالغ مالية لدعم النشاطات الإنتاجية.

و - التوظيف غير الرشيد للموارد المالية المتاحة.

ز - عدم توافر آليات التنفيذ لبعض المشاريع رغم توفر الاعتمادات المالية والاعتماد بشكل كلي على الإدارة بالعقود واللجوء إلى المقاولين في تنفيذ المشاريع الحيوية ومنحها بطرق غير قانونية ومشبوهة وخلق أخرى وهمية مع المبالغة في تقدير التكاليف.

¹ أمانة قحام، دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون عام، جامعة ابن باديس، مستغانم، 2023/2022، ص44.

3- ضعف ومحدودية المساعدات المقدمة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.

4- صعوبة الحصول على المساعدات المركزية المالية المخصصة للمجالس المحلية PCD وعدم كفايتها وتأخر عمليات التسجيل والترخيص بها مما يعيق تنفيذ المشاريع الضرورية.

5- ضعف المساعدات والمخصصات المالية الموجهة لتطوير الريف والتركيز على الوسط الحضري وواجهات المدن.¹

6- عدم وجود برنامج أو خطة عمل تشجع رجال الأعمال والأثرياء والمواطنين للتبرع والمساهمة في إنشاء بعض المشاريع وتخصيصهم ببعض الامتيازات وتكريمهم ولو معنويا.

7- تمركز المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المدرة للموارد في الوحدات الحضرية الكبرى.

8- عدم الاعتماد على القروض المصرفية والاقتراض بصفة عامة بسبب القيود المفروضة على اللجوء إلى ذلك وضعف السوق المالي الوطني وندرة أو انعدام مؤسسات إقراض متخصصة. و عدم وجود مؤسسات مالية على المستوى المحلي تعمل على تجميع وحشد وتعبئة المدخرات المحلية الصغيرة واستثمارها محليا.

المبحث الثالث: آفاق التنمية المحلية في الجزائر.

إن نجاح الهيئات المحلية في تحقيق أكبر معدلات للتنمية المحلية الممكنة يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية، غير أن هذه الهيئات غالبا ما تعاني ضعفا أو عجزا في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل برامج التنمية المحلية، مما يصعب عليها تنفيذ كافة أو بعض برامجها الضرورية لسكان الوحدات المحلية، وقد تنتج مثل هذه المشاكل أساسا لعدة أسباب ، كل هذه العوامل تقف حاجزا في وجه كل برامج التنمية المحلية التي تعمل الحكومة على وضعها، الأمر الذي استدعى أخذ التدابير و الإصلاحات اللازمة للحد من نزيف الأموال و ترشيد إنفاقها و جمعها بهدف تحقيق أفضل استغلال لمصادر تمويل الجماعات المحلية، وتحقيق الاهداف المسطرة ، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق الى

¹ المرجع نفسه، ص44.

مايلي: (المطلب الأول) إصلاح قانون البلدية، (المطلب الثاني) الصلاحيات في المجالس الولائية (المطلب الثالث) تجسيد أسلوب التشاركي والحكم الراشد للنهوض بالتنمية المحلية.

المطلب الأول: إصلاح قانون البلدية.

باعتبار البلدية خلية إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية¹ تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية على مستوى الدولة، وبصفة خاصة على مستوى الإدارة²، فإن القانون البلدي الجديد (11/10) خصها بالعديد من الإصلاحات ، حيث حاول توسيع الصلاحيات والتي يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

1- مجال التنمية الاجتماعية: تقوم البلدية في هذا المجال باعتبارها نواة تغيير على المستوى المحلي³:

- مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة، وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل. العمل على نشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية من خلال إنجاز وصيانة المراكز الثقافية المتواجدة على ترابها.

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وصيانتها وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية، وتوفير وسائل النقل المدرسي.

- العمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة، وتنشيطها، والمشاركة في إنشاء جمعيات السكن ولجان الأحياء والمساعدة على ترقية برامج السكن والمشاركة فيها.

- التكفل بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية من خلال جمع النفايات الصلبة ونقلها، توزيع المياه الصالحة للشرب ومعالجتها الحفاظ على صحة الأغذية ومكافحة الأمراض المتنتقلة.

¹ عمار عوابدي، مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 293، ص 293.

² المادة 03 من القانون 10/11، قانون البلدية .

³ المواد 113- 122 من القانون 10/11، قانون البلدية.

2- في مجال التنمية الاقتصادية: إن أهم ما تمارسه البلدية في هذا المجال هو:

- وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود السياسة العامة للدولة، حيث تعتمد البلدية على قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي وليس مجرد برمجة والذي هو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل السلطات العمومية، ويتم بمبادرة الدولة¹ ويقوم على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين المحليين اقتصاديا، حيث يقوم المخطط البلدي للتنمية بتشجيع الاستثمارات الفلاحية والصناعية والتجارية والسهر على تنفيذها، مع العلم أن هذا المخطط يسجل باسم الوالي بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي تنفيذه.²

- المساهمة في تأسيس التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق وتشجيعها والمشاركة في الأعمال المتعلقة بتعديل واستصلاح الأراضي الزراعية.³

كما أعطى المشرع الجزائري للبلدية بموجب المادة 31 من القانون البلدي (11/10)

- حق إنشاء لجنة مكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية والاستثمار إضافة إلى إمكانية إنشائها لجان مؤقتة تتكفل بمتابعة النشاطات الاقتصادية، أما المادة 109 من القانون نفسه، فقد ألزمت أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم الدولة أو أي مشروع يندرج ضمن البرامج القطاعية للتنمية، أن يخضع إلى رأي المجلس الشعبي البلدي، لاسيما في مجال حماية البيئة والأراضي الفلاحية.

- الحق في إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي، وتتمتع بالشخصية المعنوية.

ثانيا: في مجال التنمية البيئية:

لقد أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيبا على المستوى الوطني والمحلي من خلال اعتبارات اجتماعية واقتصادية وربطها بالتنمية المستدامة، حيث تمثل البلدية مؤسسة محلية لتطبيق قواعد وتدابير حماية البيئة من خلال¹:

¹ عبد الله رابح سرير، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية مجلة المفكر ، العدد 07 نوفمبر 2011، جامعة الجزائر 03، ص 83.

² فريدة مزباني، مبادئ القانون الإداري الجزائري ، كطلعة قرفي، باتنة، الجزائر، 2001، ص 58.

³ فريدة مزباني، المرجع نفسه، ص 256 - 277.



- حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل نطاقها من كافة أشكال التلوث.

- نشر ثقافة المحافظة على البيئة في أوساط المجتمع المحلي من خلال حملات التوعية والأعمال التطوعية.

- التأكد من موافقة عمليات البناء داخلها وخاصة المشاريع الصناعية للشروط المحددة في القوانين والتنظيمات بوجود تراخيص إنشاء مسبقة تمنحها، وهذا تقاديا لوقوع أخطار أو إلحاق أضرار بالبيئة أو بالمواطن المحلي. تولي المجلس الشعبي البلدي مهمة رسم نسيج عمراني مميز للبلدية ذو طابع معماري وجمالي معين يتماشى والإطار العام للدولة، وذلك باتباع أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية، هذا إلى جانب حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء عند إقامة البنايات والمشاريع.²

ثالثا: في المجال المالي ومجال التنمية السياسية.

1- في المجال المالي:

تتضح الصلاحيات الممنوحة للبلدية في هذا المجال في تولي الأمين العام لها مهمة تحضير وإعداد مشروع ميزانية البلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، الذي يقوم بالمصادقة عليها بعد تصويت المجلس البلدي عليها باعتباره الأمر بالصرف باسم البلدية، وتحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من توفر الاعتمادات وشرعية العمليات المالية، علما أن رئيس البلدية يسخر محاسب لتنفيذ النفقة المالية على المشاريع المبرمجة تحت مسؤوليته الشخصية والمالية، كما تخضع حسابات البلدية إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقا للقوانين المتعلقة بذلك المواد 180، 181، 182، من القانون (10/11).

2- في مجال التنمية السياسية:

إن التنمية السياسية لا تتحقق ما لم يكن هناك استقرار في النظام السياسي للدولة وهو ما تحققه المشاركة السياسية للشعب عن طريق اختيار من يمثله في تولي السلطة

¹ المواد 108، 109 من القانون 10/11 قانون البلدية.

² فريدة ميزاني، المرجع السابق، ص 225.

كاختيار النخب الحاكمة من أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية... الخ¹ وقد تجلّى ذلك من خلال إصلاح منظومة الجماعات المحلية بمجموعة من القوانين التنظيمية المتعلقة بها، حيث نصت المادة 11 من قانون البلدية 11/10 على أن البلدية تشكل إطارًا للممارسة الديمقراطية محليًا، وتمثل قاعدة اللامركزية ومكانًا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، أما المادة 51 من الدستور الجزائري لسنة 1989 المعدل والمتمم في 1996 فقد ركزت على تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية من خلال نصها: يتساوى جميع المواطنون في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون.

المطلب الثاني: الصلاحيات في المجالس الولائية .

يتمثل الدور التنموي للولاية في الصلاحيات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي في إطار إعداد المخطط التنموي على المدى المتوسط، يوضح فيه كل الأهداف والبرامج المسطرة والوسائل المستعملة من طرف الدولة لتنفيذ استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تحت وصايتها، بحيث تتعدد اختصاصاته في مجال التنمية المحلية والمستدامة كما يلي:

أولاً: في مجال التنمية الاجتماعية.

لمجلس الولاية عدة صلاحيات ذات طابع اجتماعي يمارسها تتمثل فيما يلي²:
- تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقًا للخريطة المدرسية والتكوينية إنجاز وصيانة وتجهيز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.

¹ خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2010/2011، جامعة الجزائر 03، ص 21.

² المواد 92 - 101 من القانون 07/12 من قانون الولاية.

- مساهمة المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية الخاصة بالشباب بالتشاور مع البلديات والهيئات المعنية بما يضمن حماية التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة.

- التنسيق مع مجالس البلديات فيما يخص الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي وحماية الأمومة والطفولة ومساعدة المسنين والمعوقين والمعوزين والتكفل بالمشردين والمختلين عقليا.

- التكفل بإنجاز المؤسسات الصحية التي تتجاوز إمكانيات البلديات، والسهر على اتخاذ كل التدابير والإجراءات التي من شأنها حماية الصحة في أوساط المواطنين المحليين.

-المساهمة في برامج خلق شركات البناء العقاري وتشجيع التنمية التعاونية في ميدان السكن و المشاركة في عمليات الإصلاح والقضاء على السكن الهش وغير الصحي بالتنسيق مع البلديات والمصالح المعنية.

-المساهمة في عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري المحلي.

-حماية وتنمين القدرات السياحية للولاية وتشجيع كل استثمار يتعلق بها.

ثانيا: في مجال التنمية الاقتصادية.

على مستوى الصناعة تنص المادة 82 من قانون الولاية 12/07 على أن المجلس الشعبي الولائي يقوم بتحديد وإنشاء المناطق الصناعية، ويساهم في إعادة تأهيل مناطق النشاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل، كما يعمل على تسهيل الاستفادة من العقارات الاقتصادية للمتعاملين وتشجيع تمويل الاستثمارات في الولاية بحيث يساهم في عملية إنعاش الاقتصاد المحلي باتخاذ كل التدابير الضرورية لذلك.

أما على مستوى الفلاحة والري فللمجلس الولائي عدة صلاحيات في هذا المجال نصت عليها المواد من 84 إلى 87 من قانون الولاية 12/07 وهي كالآتي¹:

¹ المواد 84 - 87 من قانون 12/07 ، قانون الولاية .

- حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية، وتهيئة وتجهيز المناطق الريفية.
 - حماية وتنمية الثروة الغابية، وحماية التربة وإصلاحها.
 - تنمية الثروة الحيوانية بتحسين المراعي وتوفير الأعلاف للمواشي.
 - مكافحة أخطار الفيضانات، والجفاف والعمل على الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية و مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.
 - تنمية الري المتوسط والصغير ومساعدة البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التزود بالمياه الصالحة للشرب وتطهيرها.
 - إلا أن دور المجلس الشعبي الولائي في هذا المجال يبقى غير فعال ومحدود في ظل مركزية القرار والتخطيط، فالدعم الفلاحي مثلا هو برنامج وطني.
- ثالثا: في مجال التنمية البيئية.**

خول المشرع للمجلس الشعبي الولائي مجموعة من الصلاحيات في إطار حماية البيئة هذا الموضوع الذي يعد من أهم الانشغالات التي تتصدر المهام المحلية للولاية، وعلى هذا النحو نذكر¹:

- اهتمام الولاية بالشكل الجمالي لها من خلال برامج التهيئة العمرانية والمبادرة في أعمال تهيئة الأرصفة والطرق وصيانتها.
- التكفل بشق الطرق والشبكات المختلفة وفك العزلة.
- المساهمة في حملات التشجير وحماية المساحات الخضراء.
- المشاركة في المشاريع التي تراعي مسألة حماية الأراضي الفلاحية وحماية الموارد المائية بالتنسيق مع البلدية.
- مكافحة التلوث بجميع أشكاله والقيام بكل أعمال الوقاية والإصلاح والتصريف الصحي.
- السهر على النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة.

¹ المادة 141 من القانون 07/12 من قانون الولاية.

- لكن تبقى هذه الصلاحيات مقيدة في الواقع، لكون تمويل بعض برامج التهيئة يتم خارج إطار ميزانية الولاية، تحت اسم برامج دعم النمو أو برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مما يجعلها غير مستقلة مالياً.

رابعاً: في المجال المالي.

تتص المواد من 160 إلى 162 من قانون الولاية 12/07 على الصلاحيات الممنوحة في هذا المجال، والمتمثلة في تولي الوالي مهمة إعداد مشروع ميزانية الولاية، وعرضه على المجلس الشعبي الولائي للتصويت والمصادقة عليه، مع موافقة وزير الداخلية، ونظراً لأهمية وحساسية تنفيذ هذه الاختصاصات المالية فإن المجلس الولائي يخضع لرقابة إدارية ومالية.

المطلب الثالث: تجسيد أسلوب التشاركي والحكم الراشد للنهوض بالتنمية المحلية.

تتمثل آليات تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الاستخدام الأمثل لما هو متاح من مقومات وآفاق من أجل تحقيق التنمية.

أولاً: ترقية الديمقراطية التشاركية¹.

ويقصد بها الآليات والطرق التي يتم بواسطتها إسهام ومشاركة المواطنين المحليين في صنع القرار، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المجالس المنتخبة، وقد تضمن قانون الولاية وقانون البلدية فكرة الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطنين في إعلامه بمختلف خيارات وأولويات الهيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... إلخ.

ولو أن تبني هذه الفكرة لا يزال يعتره الكثير من الغموض سواء بين أوساط المواطنين والمجتمع المدني أو على مستوى الإدارة المحلية نفسها، وعليه يجب الحرص على تكريسها من خلال العمل على:

- عقد لقاءات إجتماعية دورية بين الجماعات المحلية ولجان الأحياء ومنظمات المجتمع المدني لدراسة مشاكل المواطنين ووضع حلول لها.

¹ خيضر خنفري، المرجع السابق، ص ص 247، 248.

-إحداث خلية تعاون على مستوى البلديات تضم ممثلين عن المجتمع المدني وعن البلدية وعن الولاية لدراسة مقومات التنمية ومعيقاتها.

-رفع كفاءة إدارة المجتمع المدني من خلال تبني أنظمة إلكترونية متطورة تعمل على تبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية بما يحقق الشفافية والمصداقية وسرعة تقديم الخدمات للمواطنين.

-تشجيع مبادرات البلديات في العمل والإنجاز، كالمعمل على محو الأمية والمساهمة في التشغيل.. إلخ.

-بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعما لنظام اللامركزية.

ثانيا: تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي.

ويتجلى ذلك من خلال العلاقة القوية¹ التي تربط التنمية المستدامة بالحكم الراشد²، والتي تنادي بالاستغلال الأمثل والمتوازن للموارد بما يحقق رفاهية المواطنين الحاليين والأجيال اللاحقة، وعليه يجب أن تقوم دراسات وإستراتيجيات التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والقيم مثل الشفافية، وتوسيع نطاق المساءلة وتعزيز مفهوم الديمقراطية من خلال مشاركة المجتمع المدني في إدارة وصنع القرار على المستوى المحلي، ويتحقق ذلك عن طريق:

- نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية والمجتمع المدني.
- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الموارد.
- منح الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية وفتح المجال أمامها للخوض في مجال الاستثمار وإنشاء المؤسسات والتعاون بين البلديات لرفع عجلة التنمية والعمل على التكوين الجيد والمستمر للإطارات والمنتخبين المحليين.

¹ الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر (واقع) وتحديات مجلة الباحث العدد، 16 سنة 2016، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، ص ص 299-311.

² المرجع نفسه، ص 311.

- عصرنة ورقمنة الإدارة المحلية بما يقتضي مواكبتها للمقتضيات الحديثة ورفع كفاءة التسيير والإعلام ويسمح بإرساء الصدق والشفافية في تعاملاتها مع المواطنين.
- ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبارها موارد قابلة للنفاد والنهوض بالقطاع الفلاحي والسياحي باعتبارهما من الموارد المتجددة.

تعاني التنمية المحلية و الجماعات المحلية كهيئة ادارية، أُوكلت لها مهمة إدارة المرافق العامة وتسيير شؤون المواطنين الكثير من العوائق والصعاب التي تواجهها وتُحد من تنفيذ خططها، منها المشاكل السياسية و الادارية و المالية و الاقتصادية و الاجتماعية وهذا ما ذكرناه في هذا الفصل من بحثنا بعد أن بينا الدور التنموي لهذه الإدارة المتمثل أساسا في الولاية و البلدية كعنصرين فاعلين في تحقيق التنمية في الجزائر.

إن وجود هذه المشاكل من شأنه ان يعرقل مسار التنمية المقرر انجازها على أرض الواقع لذا وجب استنتاج المشكلات الأساسية التي تعاني منها الإدارات المحلية ومعها التنمية المحلية و دراستها دراسة حقيقية من حيث أسبابها وطبيعتها وتأثيرها منتهجين بعض الإصلاحات القانونية والإدارية وفق تخطيط منهجي يراعي الظروف الاقتصادية و السياسة و المالية الجغرافية الكائنة.

مع تفعيل دور المواطنين من خلال تنفيذ نهج التشارك في عملية التنمية المحلية حيث تعتبر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها و تبني الآفاق و التطلعات التي من شأنها تحقيق تنمية تعزز و تقوي التنمية الوطنية الشاملة و المتكاملة .

خاتمة



خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي بين أيدينا نستنتج أن علاقة التنمية المحلية بالجماعات المحلية علاقة وطيدة ، هاته الأخيرة التي تهدف إلى خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، وتعتبر التنمية المحلية أفضل مدخل لخلق فرص اقتصادية جديدة وتوفير المناخ والأرضية الملائمة لوطن مزدهر ومتقدم، وهذا بشرط قدرة المجتمعات والدول ومنها الجزائر على تفهم عملية التنمية المحلية فضلا عن التعامل بكفاءة مع برامجها وسياساتها لتحقيق الغاية من اعتمادها. لكن تبقى هذه الموارد محدودة مقارنة مع ما يحتاجه سكان الأقاليم كونها تركز أساسا على الموارد الجبائية التي بدورها تسيطر عليها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية هناك غش وتهرب ضريبي مما يتسبب في حرمان الجماعات المحلية من مبالغ ضخمة يمكن تخصيصها للتنمية المحلية، إلى جانب الفارق الكبير بين الجماعات المحلية من حيث العائدات الضريبية، كل هذه الأسباب وأخرى كسوء تقدير الميزانية أحيانا، وتضخيم تكلفة المشاريع والتسيير اللاعقلاني للموارد داخل الجماعات المحلية والفساد وغيرها تساهم في اتساع الفجوة أو اللاتوازن أو التباين بين منطقة ومنطقة أخرى، ففي الوقت الذي وصلت فيه مناطق في بلديات إلى حد خلق المشاريع الاستثمارية فيها نجد مناطق أخرى وفي نفس البلدية تعاني من مشاكل الصرف الصحي وعدم توفر غاز المدينة..... بحجة أنها تجمعات سكانية مبعثرة و تزويدها بهذه الحاجيات الضرورية تكلف مبالغ ضخمة لإنجازها، فأين هنا حق المواطن وأين كرامته الانسانية وإلى متى يبقى قيد الانتظار. كما أن الرقابة الحكومية على الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية وسيطرتها على البرامج التنموية التي تحددها الدولة وتنفذها الولاية والبلدية وقيامها بتوجيه الإعانات إلى مجال صرفها مما يقيد الإدارة المحلية في التصرف فيما يتناسب وحاجاتها التنموية. لهذا فإن السبيل الأمثل هو تحويل طبيعة إعانات الإدارة المركزية من تخصيصية إلى إجمالية، وضرورة تأطير وتكوين الإطار البشري كونه هو الذي يتكفل بوضع المشاريع التنموية حسب حاجات المنطقة.

وعليه فنتائج الدراسة كما يلي:



- لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المحلية أو تعيقه عن ذلك ، وهذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير إستراتيجية التنمية المحلية بغية خلق فرص النمو على المستوى المحلي وبناء القدرة على فهم نقاط الضعف والمخاطر المهددة له ، وبعد ذلك سيعمل على جعل منطقته المحلية قادرة على إقامة نشاطات وأعمال تستجيب لمتطلبات المجتمع .
- إن سوء إستغلال للموارد البشرية والمادية والاعتماد على جهاز إدارة محلية غير مؤهل وغير مدرب يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية ومستوى الأداء داخل الوحدات المحلية ، والذي يقتضي بدوره تسيير هذه الوحدات بامتلاك موارد بشرية ذات مؤهلات إدارية وفنية لديها القدرة والبراعة على التكيف مع التسيير المعاصر والمحيط الداخلي والخارجي ، وكذلك القدرة على تحويل الموارد المحلية إلى برامج ومشاريع تلبي إحتياجات المواطنين المحليين وتعظم الإستفادة من الموارد المتاحة ، وإمتلاك موارد مالية تمكنها من تغطية نفقاتها المتزايدة وتدعيم إستغلالها وفقا للأنشطة والأعمال الموكلة إليها ، وليس في إهدار المال العام وإنفاقه لأغراض ليس لها علاقة بالبرامج والأنشطة التي أوكلت بها .
- إن للجماعات المحلية دور كبير داخل الدولة و ذلك من خلال تحقيق التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السياسية و الحرص على ضمان راحة المواطن في جميع إحتياجاته بالحفاظ على النظام العام .
- التنمية المحلية هي ذلك النشاط الاقتصادي الذي يساهم في الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية للمواطنين مع الحرص على الاستغلال الرشيد و العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة المحيطة .
- تقوم الجماعات المحلية بالنهوض بأعباء التنمية المستدامة معتمدة في ذلك على استغلال مواردها المالية المحلية إضافة إلى المساعدات و الهبات التي تحصل عليها من طرف الحكومة من خلال برامج التنمية المخطط لها للنهوض بالتنمية الشاملة للبلاد .



التوصيات:

- الجماعات المحلية تحتاج إلى استقلالية أكثر في تسيير شؤونها المحلية.
- يجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية.
- إصلاح المجالس المحلية البلدية والولائية، وتنظيم العمل الإداري لهذه المجالس لكي يكون فعالاً وقادراً على تطبيق أهداف الإدارة المحلية.
- تجسيد آليات الحكم الراشد عن طريق توسيع مشاركة المواطنين و المجتمع المدني في الحكم وصنع القرار المحلي.
- يجب أن تكون لها موارد مالية كافية حتى تقوم بمهامها و مواجهة أي تحدي يواجهها و منه تحقيق تنمية محلية فعلية و بالتالي تحقيق تنمية مستدامة.



المصادر

والمراجع



المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

1. الجوهري محمد وآخرون، التغير الاجتماعي، القاهرة: دار المعارف، 1982..
2. أحمد مصطفى عبد المجيد مريم، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1987.
3. المبيضين حسين الطراونة صفوان عبد الهادي توفيق. المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية. تجربة الاردن الرائدة اليازوري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان وسط البنك شارع الملك حسن.
4. الكردي محمود ، دراسات في التنمية والتخلف، القاهرة: دار الكتاب للطباعة والنشر، 1979.
5. السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص72.
6. السيد الحسيني، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية، القاهرة: دار المعارف، 1982.
7. العبد صلاح وآخرون، علم الاجتماع: دراسة نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، د ت.
8. القريشي مدحت محمد، التنميو الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007.
9. بوضياف أحمد، الهيئات الاستشارية في الادارة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
10. بوضياف عمار، شرح قانون الولاية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2012.



11. بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر، 2011.
12. بوضياف عبد الوهاب ، معالم لتسيير شؤون البلدية، دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر،
13. بن عبد الله الطاهر، النخبة المحلية في الجزائر دراسة اجتماعية سياسية لأليات تشكيل الممثلين الجزء الاول النخبة المحلية في نظام الحزب الواحد 1962/1989 الجزائر 2011 .
14. بعلي محمد الصغير ، الولاية في القانون الإداري الجزائري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2014.
15. بتلهائم شارل، التخطيط واتتمية، (ت) إسماعيل صبري عبدالله ، القاهرة: دار المعارف، 1966
16. جيرالدوم .وروبرت بولدوين ، التنمية الإقتصادية : نظرياتها، تاريخها، سياساتها (تر: يوسف عبدالله صايغ ج2) ، بيروت: مكتبة لبنان 1964.
17. د. لمزري مفيدة ،عجز المالية المحلية في الجزائر ,الأسباب والانعكاسات والحلول,المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بميلة,2021.
18. زايد أحمد ، البناء السياسي في الريف المصري تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، القاهرة: دار المعارف، 1981.
19. كباش رابح ، سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة: مخبر علم إجتماع الإتصال، 2007.
20. د. لمزري مفيدة، عجز المالية المحلية في الجزائر، الأسباب والانعكاسات والحلول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف بميلة 2021.
21. مزياني فريدة ، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة عدد 6 ، سنة 2009.
22. مزياني فريدة ، مبادئ القانون الاداري الجزائري ، كطلعة قرفي، باتنة، الجزائر.



23. محمد موسى عريقات حربي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عمان، 1993.
24. محمد والي عبد الوهاب ، مقدمة لكتاب اندو ويبستر مدخل لعلم إجتماع التنمية، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1995.
25. محمد التجاني بشير ، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
26. مصطفى خاطر أحمد، نموذج المجتمعات المحلية، (نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع)، مصر، الكتاب الجامعي الحديث 1999.
27. سننش توماس ، الإقتصادي السياسي للتخلف، ت: فالح عبد الجبار ، ج2، بيروت: دار الفرابي، دت.
28. بوزاد عبد الرحمان الهيث، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية العدد 25 نوفمبر 2005 .
29. عمار عوابدي ،مبدأ الديمقراطية الإدارية وتطبيقاتها في النظام الإداري الجزائري، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
30. علي الخلايلة محمد، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن بريطانيا - فرنسا مصر حراسة تحليلية مقارنة - الطبعة 1 ، عمان دار الثقافة 2009.
31. عشي علاء الدين ، والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري، دار الهدى مين مليلة 2006.
32. قيرة إسماعيل وغربي علي ، في سوسيولوجيا التنمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
33. غيث محمد عاطف ، ومحمد محمد علي محمد ، التنمية الإجتماعية والتخطيط الإجتماعي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2015.



34. غيث محمد عاطف الموقف النظري في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، دت.

35. غفاري فاطمة الزهرة و زحوط زكرياء ، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية، تخصص ادارة ومالية ، 2017-2018

36. البنك الدولي، التنمية الاقتصادية المحلية دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها ، واشنطن، 2014

المجلات:

37. السماك محمد سعيد ، "قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي عدد 9، سبتمبر 1986.

38. بن عمراوي عبد الدين، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 ، العدد الخاص ، 2021 ،

39. صاطوري الجودي ،التنمية المستدامة في الجزائر (واقع) وتحديات مجلة الباحث العدد ،16 سنة 2016، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

40. موفق عبد القادر ، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة الابحاث الاقتصادية و الادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، ديسمبر 2007.

41. مرغاد لخضر " الايرادات العامة للجماعات المحلية " مجلة العلوم الانسانية " جامعة بسكرة - عدد 17 فيفري 2005.

42. رابح سرير عبد الله، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية مجلة المفكر ، العدد 07 نوفمبر 2011، جامعة الجزائر 03.

المذكرات والرسائل الجامعية:



43. الحاج عامر ، مساهمة لتحسين التنظيم في البلدية الجزائرية، دراسة حالة بلدية بسكرة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم علوم التسيير.
44. القضبي عبد الكريم ، مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية، دراسة حالة ميدانية بمدينة بشار ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع - تخصص علم الاجتماع مدني وتنمية.
45. بوتاتة عبد الهادي العايب، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية) دراسة مشروع الخطط الخماسي الثاني (2010/2014مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية . تخصص ادارة الجماعات المحلية.
46. بودانة شعباني كمال، اثار الرقابة الادارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الحلفة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم عمل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية .
47. بن عثمان شويخ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، 2010.
48. دوداح أمال ، مشري نبيلة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة بومرداس .كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015 – 2016.
49. محمد الطاهر عزيز ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة ورقلة، 2009 .
50. سوداني كلثوم ، رحموني محمد ، حملاوي فتيحة ، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الاداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق .أدرار ، 2013 / 2014.



51. ناجمي الهاشمي، دور البلدية في البلدية المحلية، الهياكل القاعدية انموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الاداري كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.
52. سي يوسف أحمد، تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
53. عزيزي عثمان ، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميطة بولاية خنشلة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية.
54. علي محمد ، مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة ماجستير في قانون الإدارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.
55. فريجات اسماعيل ، مكانة الجماعات المحلية في النظام الاداري الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص تنظيم اداري ،كلية الحقوق ، والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة الوادي 2013 / 2014.
56. قحام آمنة، دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قانون عام ، جامعة ابن باديس ، مستغانم ، 2022/2023.
57. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، 2010/2011 ، جامعة الجزائر 03 .
58. خشمون محمد ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع.



59. غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكرياء، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص ادارة ومالية، كلية علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017 – 2018.

الملتقيات:

60. بن اسماعين حياة والسبتي وسيلة ، التمويل المحلي والتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة بسكرة، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

المنتديات:

61. منتدى العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر/ شبكة الانترنت مؤرخ في 24 فبراير 2013.

المواد القانونية:

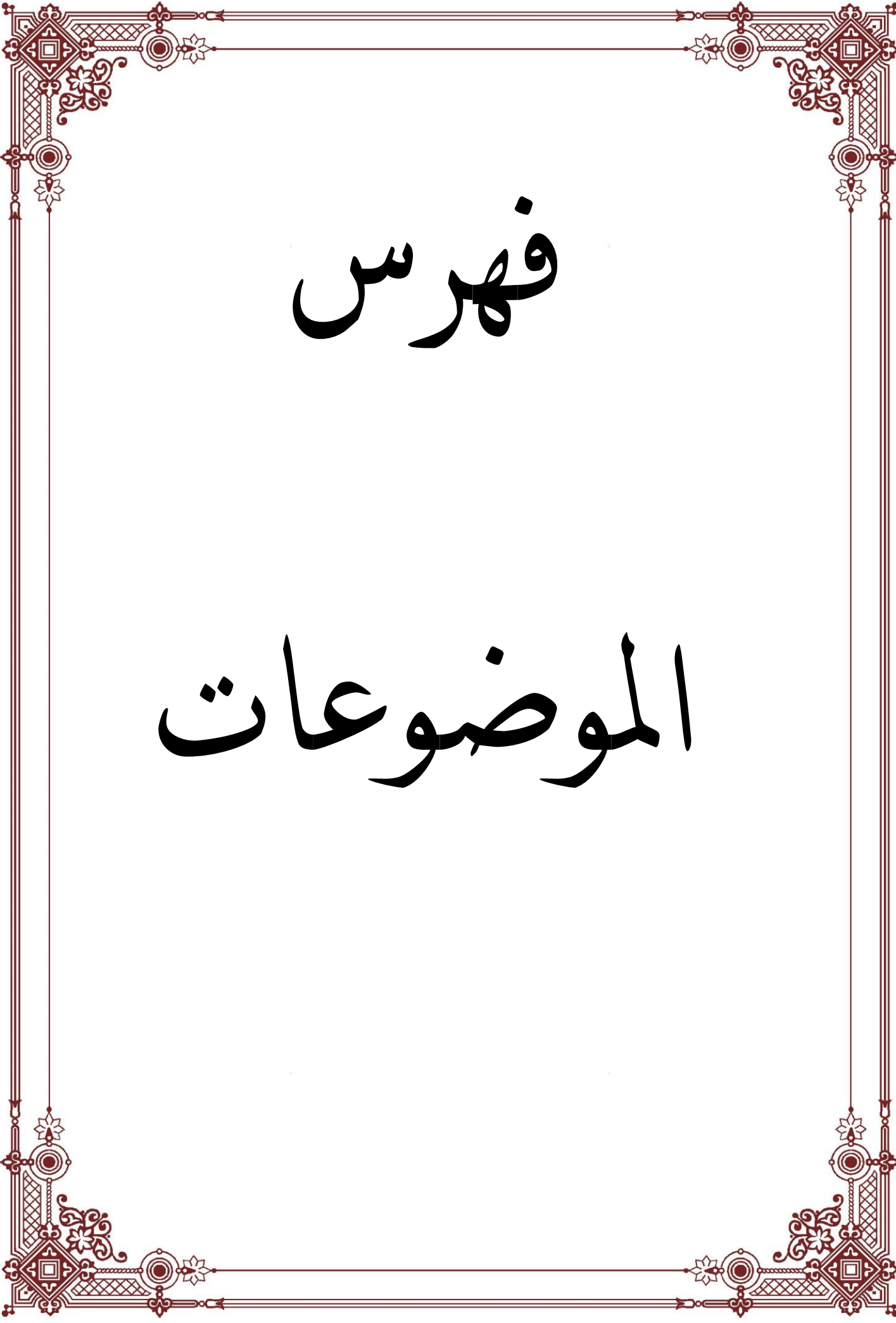
62. المواد 84،85،86،87 من قانون الولاية 07-12.
63. المادة 77 من قانون الولاية 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في فبراير 2012 .
64. المادة 133 من قانون الولاية 07-12.
65. المواد 92 - 101 من القانون 07/12 من قانون الولاية.
66. المواد من 111 إلى 121 من قانون الولاية 07-12.
67. المادة 03 من القانون 10/11، قانون البلدية.
68. المواد 108، 109 من القانون 10/11 قانون البلدية.
69. المواد 113- 122 من القانون 10/11، قانون البلدية.
70. المواد 84 - 87 من قانون 12/07 ، قانون الولاية.
71. المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990.



72. المواد - 01 - 02 من القانون 90 / 09 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالولاية الجريد الرسمية.

ثانيا:المصادر الأجنبية:

73. A.P.Thirwall.,Growth & Development,6Ed, Macmillan press ltd,1999.
74. Brasseul., jacques, introduction à l'économie du développement
75. Eisenstad,S.N.,Modernisation:protest and change, Englewoodcliffs, phall,1966.
76. F.Perrox.,L'economie du xx siecle,Paris, Presse Ini de France,1969,.
77. J.E. Gorldthorpe, The Sociologie of The Third world, London,comb un press,1975.
78. Long.Norman., An Introduction to the Sociology of rural development .tavistok pub,1977
79. M.Todaro, Economic developement seventh Ed,Addison Wesley,2000
80. Moore.W.E., Social Change, Englewood Cliffs NJ:p hall,1963



فهرس

الموضوعات



الصفحة	فهرس الموضوعات
/	شكر والعرفان
/	الاهداء
/	قائمة المختصرات
9-1	مقدمة
الفصل الاول: مدخل معرفي لمفاهيم الدراسة	
10	المبحث الاول: ماهية التنمية
11	المطلب الاول: مفهوم التنمية
11	أولاً: تعريف التنمية
11	ثانياً: أهمية التنمية
13	ثالثاً: أهداف التنمية
16	رابعاً: أبعاد التنمية
20	المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية
20	أولاً: تعريف التنمية المحلية
25	ثانياً: خصائص التنمية المحلية
26	ثالث: نظريات التنمية المحلية
36	المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر
36	المطلب الاول: تعريف الجماعات المحلية
38	المطلب الثاني: أهداف الجماعات المحلية خصائصها ومهامها
39	أولاً: أهداف الجماعات المحلية
41	ثانياً: خصائص الجماعات المحلية
42	ثالثاً: مهام الجماعات المحلية



44	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
46	المبحث الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر
46	المطلب الأول: دور البلدية كعنصر فاعل في التنمية المحلية في الجزائر
47	أولا: تعريف البلدية
47	ثانيا: خصائص البلدية و مميزاتها
49	ثالثا : هيأت البلدية
55	المطلب الثاني: دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
56	أولا: صلاحيات الوالي كممثل للبلدية و مفوض الحكومة
56	ثانيا: دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية
59	ثالثا: مصادر الولاية في تمويل التنمية المحلية
63	المبحث الثاني : صعوبات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
63	المطلب الأول: معوقات دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر
64	أولا: الاسباب و المعوقات التي تحول دون الوصول الى التنمية
64	ثانيا: العوامل المادية و المالية
64	ثالثا: العوامل الثقافية و الاجتماعية و السياسية
64	المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي في مواجهة النقائص التنموية
64	أولا: ضعف الموارد المحلية و السياسات التنموية
65	ثانيا: مشاكل تنظيمية و تقنية و مشاكل متعلقة بالموارد البشرية
66	ثالثا: كثرة العوائق الادارية
67	المطلب الثالث : الولاية و صعوبات التنمية المحلية في الجزائر



68	أولا: مفهوم ميزانية الولاية
69	ثانيا: اسباب العوائق المالية للتنمية المحلية
71	المبحث الثالث: آفاق التنمية المحلية في الجزائر
71	المطلب الأول : اصلاح قانون البلدية
72	أولا: في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية
72	ثانيا: في مجال التنمية البيئية
74	ثالثا: في المجال المالي و مجال التنمية السياسية
75	المطلب الثاني : الصلاحيات في المجالس الولائية
76	أولا: في مجال التنمية الاجتماعية
76	ثانيا: في مجال التنمية الاقتصادية
77	ثالثا: في مجال التنمية البيئية
78	رابعا: في المجال المالي
78	المطلب الثالث: تجسيد أسلوب التشاركي والحكم الراشد للنهوض بالتنمية المحلية
78	أولا: ترقية الديمقراطية التشاركية
79	ثانيا: تفعيل آليات الحكم الراشد على المستوى المحلي
80	خلاصة الفصل
81	خاتمة
85	قائمة المصادر والمراجع
/	فهرس الموضوعات
/	الملخص

ملخص:

في هذه الدراسة تم استعراض مفهوم كل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية ، وشرح دور الجماعات المحلية في تحقيقها، وتحديد التحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية المحلية ، وقد ركزت الدراسة كذلك على المجهودات المبذولة من قبل الجماعات المحلية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، ويتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية البلدية والولاية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . وأوصت الدارسة بضرورة إعادة النظر في قانون الجماعات المحلية - خاصة وأنه قد شكلت لجنة لمراجعة قانون البلدية والولاية - يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ويتلائم مع قدراتها المادية والبشرية، مع ضرورة إشراك المواطنين والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة للجماعات المحلية في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الجماعات المحلية .

Summary.

In this study, the concept of local innovation was reviewed, the role of local innovation in achieving it was explained, and the challenges facing local development were identified. The study also focused on the efforts and interests of local learning.

.The study concluded that technological development is a way of life and personalities, and they demand that it be formally and locally organized and directed and assigned to the administrative office, where it is managed by it to deal with society as a system of quantities and includes a set of patterns such as the comprehensive economic and environmental system.

The study recommended the necessity of reconsidering the Local Communities Law – especially since a committee has been formed to review the municipal and state law – that defines a clear role for local units in achieving local development and is consistent with their material and human capabilities, with the necessity of involving citizens and civil society in formulating general policies for local communities within a certain framework. Known as democracy

Participatory.

Keywords: local development, local groups.

